

Distr.: General
23 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٣١ من جدول الأعمال المؤقت*
التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

موجز مقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس
مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ والفترتين الماليتين
السنويتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة، عملاً بالقرار ٢١١/٤٧،
موجزاً مقتضباً للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات
عن مراجعته لحسابات الفترتين الماليتين المنتهيتين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

210814 210814 14-58102 (A)



كتابا الإحالة

رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة
من رئيس مجلس مراجعي الحسابات
أتشرف بأن أحيل إليكم موجزا مقتضبا للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة
في تقارير مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وللفترتين الماليتين
السنويتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

(توقيع) السير أمياس س. إ. مورش
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من رئيس
مجلس مراجعي الحسابات

أنشرف بأن أحيل إليكم موجزا مقتضيا للنتائج والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية
الواردة في التقارير التي أعدها مجلس مراجعي الحسابات لتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها
التاسعة والستين.

(توقيع) السير أمياس س. إ. مرس
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

موجز مقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ والفترتين الماليتين السنويتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣

موجز

دعت الجمعية العامة مجلس مراجعي الحسابات، في قرارها ٢١١/٤٧، إلى أن يبلغ في شكل موحد عن أوجه القصور الرئيسية في إدارة البرامج والشؤون المالية وعن حالات استخدام الموارد بشكل غير مناسب أو قائم على الغش إلى جانب التدابير التي اتخذتها الكيانات المعنية في هذا الصدد. وتتصل النتائج والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير بالمواضيع المشتركة وأوجه القصور الرئيسية المبينة في تقارير المجلس المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن ١٩ منظمة علاوة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (انظر المرفق الأول). ويستند المجلس أيضا إلى التقارير التي أعدها بشأن مواضيع مستقلة في الفترة ذاتها. ويمكن الاطلاع على النتائج التفصيلية والتوصيات المتصلة بفرادى المنظمات في تقرير مراجعة الحسابات المستقل عن كل من تلك المنظمات.

النقاط الرئيسية

فيما يلي بإيجاز النقاط الرئيسية المستخلصة في هذا التقرير:

آراء مراجعة الحسابات

- قام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية واستعرض عمليات ١٩ منظمة بالإضافة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولم يخلص من هذه المراجعة إلى أي آراء متحفظة. وجرى لفت الانتباه إلى مسألتين في البيانات المالية في عام ٢٠١٢ ولكن تم تداركهما في عام ٢٠١٣. ويلاحظ المجلس استمرار تحسن عمليات الإعداد المتصلة بإقفال الحسابات المالية وبالبيانات المالية.

تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

- يمثل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في جميع الكيانات التي يتولى المجلس مراجعة حساباتها إنجازا هاما. وما زالت هناك تحديات أمام المنظمات المقرر أن تعتمد المعايير في عام ٢٠١٤، ولن يتمكن المجلس إلا في عام ٢٠١٥ من الإبلاغ عما إذا كانت هذه الكيانات قد

أعدت بنجاح بيانات مالية متوافقة مع هذه المعايير. وقد اعترى البطء خطى التقدم الأولى في وضع خطط منسقة البنيان لتحقيق الفوائد المنشودة من تطبيق المعايير ولكن التقدم في هذا السبيل كان ملحوظا في عام ٢٠١٣. ويؤدي تطبيق هذه المعايير حاليا إلى تحسن مهارات وقدرات الإدارة المالية على جميع المستويات.

الإدارة المركزية للمخاطر

- سبق للمجلس، مع ملاحظته أن بعض المنظمات قطعت شوطا أكثر تقدما من البعض الآخر، أن أبدى قلقه من أن الكيانات التابعة للأمم المتحدة ليس لديها نهج تسير عليه في الإدارة المركزية للمخاطر. ومع التسليم بأن تطبيق نظام للإدارة المركزية للمخاطر مسعى مخوف بالتحديات، فإن خطى التقدم في هذا الاتجاه كانت بطيئة. وقد أحرزت لجنة الإدارة التابعة للأمم المتحدة تقدما كبيرا في هذا المسعى الذي ما زال العمل فيه جاريا وذلك من خلال تحديد ست مخاطر استراتيجية رئيسية ووضع ترتيبات إدارية للتعامل مع المخاطر وإنشاء سجلات للمخاطر الخاصة بكل إدارة.

إدارة العمليات المنتشرة في أماكن مختلفة من العالم

- تمارس كيانات عديدة مشمولة باختصاص المجلس عملها من خلال شبكات كبيرة من المكاتب الميدانية. وما زال المجلس يلاحظ مشاكل في تحقيق التوازن الصحيح بين منح الميدان ما يكفي من المرونة والسلطة في مقابل القيام بالمستوى المناسب من الرصد والتدخل والرقابة. بمعرفة المقرر. وهو موضوع برز مرة أخرى خلال فترة السنتين في كيانات منها مثلا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وفي عمليات لحفظ السلام.

الميزانيات

- تمثل الميزانية في أي منظمة أداة رئيسية لتقرير كيفية تخصيص الموارد لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وتستخدم الأمم المتحدة الميزانية العادية للاتفاق على الغطاء المالي الذي يتعين أن تعمل في إطاره المنظمة أو كل إدارة أو وحدة عمل. إلا أن الميزانية محدودة القيمة كأداة إدارية على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي؛ وتستهلك قدرا مفرطا من الموارد مقابل مستوى التغيير أو القيمة الاستراتيجية التي توفرها للمنظمة؛ كما أنها غير منبئية على فهم صحيح لتكاليف الإنجاز الفعلية.

الإدارة المالية

- يشكل التصنيف الواضح للتكاليف بين تكاليف الإدارة وتكاليف البرامج أساساً للإدارة الفعالة للتكاليف. ولا تقوم معظم الكيانات حالياً بتحليل تكاليفها الكلية على هذا النحو، مما يعني أن هناك صعوبة في معرفة نسبة الموارد المستخدمة في إنجاز الأنشطة الأساسية.
- ويوفر اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطبيق نظم التخطيط المركزي للموارد فرصة قيمة لتوفير معلومات منتظمة ومنهجية عن الأداء المالي لكي تستخدمها الإدارة. وقد أحرزت جميع الكيانات تقدماً في هذا الصدد وتوجد لدى العديد منها خطط للتحسين والصقل المستمرين لكيفية إبلاغها عن الإدارة المالية.
- وفي معظم الكيانات، لا تزال قيمة التزامات نهاية الخدمة تتزايد (وخاصة تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة) مما يعكس تطبيق افتراضات إدارية محدثة بشأن العمر المتوقع وتكاليف الرعاية الصحية ومعدلات الخصم المستخدمة في التقييمات الاكتوارية. ومع ذلك، لم يتم بوضع خطة لتمويل تلك الالتزامات إلا عدد قليل من الكيانات، مما يزيد من خطر تأثير التكاليف المتصاعدة سلباً على إنجاز الولايات في المستقبل.

الشركاء المنفذون

- الشركاء المنفذون جزء بالغ الأهمية من نموذج تقديم الخدمات للعديد من منظمات الأمم المتحدة. وقد اتخذت إجراءات على مستوى الكيانات لتعزيز النظام الإداري المستخدم في العمل مع الشركاء المنفذين. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لاعتماد نهج أكثر مراعاةً للمخاطر في اختيار المشاريع التي ينجزها الشركاء المنفذون ورصد تلك المشاريع وإنهائها. فعلى سبيل المثال، لا يشترط تبادل المعلومات عن أداء الشركاء المنفذين فيما بين كيانات الأمم المتحدة. ويحد ذلك من قدرة الكيانات على مكافأة الأداء الجيد. يزيد من العقود، وعلى تقديم حوافز لتشجيع الشركاء المنفذين ذوي الأداء الضعيف لكي يتحسن أداؤهم، وعلى تجنب التعامل مع الشركاء المنفذين المشتبه في ممارستهم أنشطة احتيالية أو الذين ثبت فعلاً ممارستهم لهذه الأنشطة.

الوعي بالغش

- بالنظر إلى حجم وتعقد النشاط العالمي الذي تضطلع به كيانات عديدة وإلى البيئات العالية المخاطر التي يجري فيها هذا النشاط، فإن من غير المحتمل أن يعكس مستوى الغش المبلغ عنه مستوى أو طابع مخاطر الغش التي تواجهها هذه الكيانات.

- ويلاحظ المجلس أن اثنين من الكيانات الثلاثة التي فحصها (الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) ليس لديهما استراتيجية متكاملة لمكافحة الغش ولم يقوما بتقييم احتمال تعرضهما له. وفي الأمم المتحدة على وجه الخصوص يرجح أن يؤدي تجزؤ السياسات والإجراءات والتوجيهات القائمة إلى صرف أو تعطيل الموظفين عن الإبلاغ عن الغش أو التصدي له.
- وتوجد لدى معظم الكيانات وحدات مختصة بالتحقيق ولكنها محدودة القدرة على تتبع حالات الغش الممنهجة إلى ما يتجاوز حدود المنظمات. كما أن تنسيق قدرات التحقيق لا يتم إلا بشكل محدود، ولذلك يشجع المجلس منظومة الأمم المتحدة على النظر في إنشاء وحدة على نطاق المنظومة لمكافحة الغش تكون مجهزة ومدرّبة على التصدي للغش بالنيابة عن جميع الكيانات.

المهارات في خدمات التشغيل الأساسية

- ما زال المجلس يلاحظ استمرار وجود حالات عدم امتثال، وإن لم تكن ذات طابع جوهري، في الوظائف التشغيلية المهمة. وتعود إشكاليات عدم الامتثال هذه أيضا إلى تفاوت المهارات بين الكيانات في مجالات إدارة الموارد البشرية، وإدارة الأصول، وإدارة المشتريات والعقود، وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه كلها وظائف تشغيلية هامة تتسم بطابع حيوي لإنجاز أنشطة الكيانات المعنية بشكل فعال من حيث التكاليف.

إحداث تحول في طرق أداء العمل بالأمم المتحدة

- تنفذ الأمم المتحدة حاليا عددا من الأنشطة الرئيسية المفضية إلى حدوث تحول في طرق أداء العمل، منها تنفيذ نظام جديد للتخطيط المركزي للموارد (أوموجا) واعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومع إدراك المجلس للتحدي الذي يمثلته التنفيذ المتزامن لأنشطة كبرى محدثة للتحول في طرق أداء العمل في بيئة الأمم المتحدة التي تتسم بالتعقيد وتباين المكونات والتنوع، فقد واصل تسليط الضوء على عدد من المواضيع المشتركة مثل الحاجة إلى رؤية متفق عليها ومتبلورة للتغيير؛ وإجراء تقييم واقعي وشامل لقدرة الأمم المتحدة على استيعاب التغيير وتنفيذ ولاياتها الجارية؛ وزيادة فعالية الحوكمة والمساءلة، وإدارة المنافع المتظرة؛ وتحسين إدارة البرامج والمشاريع.

حالة تنفيذ التوصيات

- يرى المجلس أن تنفيذ المنظمات الـ ١٩ جميعها ٥٦ في المائة من التوصيات تنفيذا كاملا، بعد مرور ٢١ شهرا على صدور التقرير، يمثل دليلا على قوة التزام الإدارة، رغم أن هذه النسبة هي أقل من مثيلتها للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٦٥ في المائة). ويجري حاليا تنفيذ نسبة أخرى من التوصيات قدرها ٤٠ في المائة (٢٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩)، وبذلك تبقى نسبة ٢ في المائة لم تحرز الإدارة بشأنها تقدما، ونسبة ١ في المائة تجاوزتها الأحداث.

ألف - النطاق والولاية

١ - دعت الجمعية العامة مجلس مراجعي الحسابات، في قرارها ٤٧/٢١١، إلى أن يبلغ في شكل موحد عن أوجه القصور الرئيسية في إدارة البرامج والشؤون المالية وعن حالات استخدام الموارد بشكل غير مناسب أو قائم على الغش إلى جانب التدابير التي اتخذتها الكيانات المعنية في هذا الصدد. وتتصل النتائج والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير بالمواضيع المشتركة وأوجه القصور الرئيسية المبينة في تقارير المجلس المقدمة إلى الجمعية العامة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بشأن ١٩ منظمة علاوة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (المرفق الأول)^(١). ويستند المجلس أيضا إلى تقاريره المتعلقة بمواضيع مستقلة في الفترة ذاتها. ويمكن الاطلاع على النتائج التفصيلية والتوصيات المتصلة بفرادى المنظمات في تقرير مراجعة الحسابات المستقل عن كل من تلك المنظمات. ولا يشمل التقرير الحالي محتويات تقارير المجلس المقدمة إلى مجلس الأمن وغيره من هيئات الإدارة.

٢ - وسيقوم المجلس اعتبارا من عام ٢٠١٤ فصاعدا، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٨/١٩، بإصدار موجزه المقتضب سنويا بالنظر إلى أن جميع الكيانات المشمولة باختصاصه ستكون قد اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وستقدم تقارير بشكل سنوي.

٣ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، طلب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في سياق القرار ٦٨/١٩، إلى المجلس مواصلة تقديم معلومات في تقاريره المقبلة عن المسائل المشتركة بين الكيانات، وتحديد الحاجة إلى ما يلي:

- تعزيز مراقبة ورصد الشركاء المنفذين، بسبب إمكانية وقوع تجاوزات من جانب أطراف ثالثة تتولى تنفيذ أنشطة باسم كيانات تابعة للأمم المتحدة
- تعزيز مهام التشغيل الأساسية، من قبيل أنشطة الشراء وإدارة العقود والإدارة المالية وإدارة الميزانية، عن طريق الارتقاء بمهارات الموظفين

(١) لدعم الجمعية العامة في دورها الإداري بشكل أفضل، يضمّن المجلس تقريره الحالي عمليات حفظ السلام لتوفير صورة أكثر شمولا عن أوجه القصور الرئيسية المحددة في تقاريره. وتعتمد عمليات حفظ السلام دورة مالية سنوية تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه، ولذلك فإن الأرقام المتعلقة بتلك العمليات تمثل الحالة في ذلك التاريخ ما لم يذكر خلاف ذلك. وبدءا من عام ٢٠١٢، قامت تسعة من الكيانات المشمولة باختصاص المجلس باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتقوم حاليا بإعداد بيانات مالية بصفة سنوية. ويوجز هذا التقرير النتائج المتعلقة بتلك الكيانات في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

- تعزيز المراقبة والمساءلة والحوكمة بالنسبة للعمليات المنتشرة في أماكن مختلفة من العالم، وتحقيق التوازن الأمثل بين الأخذ باللامركزية في تفويض السلطة وتوفير المستوى المناسب من الرصد والمراقبة من جانب المكاتب المعنية في المقر.

٤ - وقد واصل المجلس الإبلاغ عن المسائل المشتركة بين الكيانات في تقاريره المقدمة عن كل منها. كما يضمن تقريره الموجز هذا تعليقا عن المساءلة والحوكمة فيما يتعلق بالعمليات المنتشرة في أماكن مختلفة من العالم (الفرع دال) والشركاء المنفذين (الفرع زاي) ومهارات الموظفين المتعلقة بمهام التشغيل الأساسية (الفرع طاء).

باء - آراء مراجعة الحسابات

٥ - قام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية لـ ١٩ منظمة بالإضافة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (انظر المرفق الأول) وباستعراض عملياتها، وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٤ (د-١) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦. وأصدر المجلس تقارير وجيزة تتضمن آراء مراجعة الحسابات الصادرة عنه إلى جانب تقارير مطولة تتضمن النتائج والاستنتاجات التفصيلية الناشئة عن كل مراجعة للحسابات (يتضمن المرفق الثاني وصفا لأنواع آراء مراجعة الحسابات).

٦ - وأصدر المجلس ٣٠ رأيا من آراء مراجعة الحسابات خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر الجدول ١). وتتمثل النقاط الرئيسية لهذه الآراء فيما يلي:

- تلقت كل الكيانات الثمانية التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢ رأيا غير معدل مرة أخرى في عام ٢٠١٣.
- تلقت جميع الكيانات العشرة التي قدمت تقارير لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة آراء غير معدلة. وستقدم هذه الكيانات العشرة جميعها تقاريرها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من عام ٢٠١٤ فصاعدا.
- حصلت عمليات حفظ السلام التي قدمت تقاريرها وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة على آراء غير معدلة في كلتا السنتين. وسيجري إعداد البيانات المالية لعمليات حفظ السلام للفترة المنتهية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٧ - ويلاحظ المجلس استمرار الاتجاه المتحسن في عمليات الإعداد المتعلقة بإقفال الحسابات المالية والبيانات المالية.

الجدول ١

أنواع آراء مراجعة الحسابات التي أصدرها المجلس للفترة المشمولة بالتقرير الحالي مقارنة بالفترات السابقة

٢٠١١-٢٠١٠			٢٠١٢			٢٠١٣			المنظمة
تنبيه إلى مسألة في البيانات المالية أو مسألة (مسائل) أخرى			تنبيه إلى مسألة في البيانات المالية أو مسألة (مسائل) أخرى			تنبيه إلى مسألة في البيانات المالية أو مسألة (مسائل) أخرى			
رأي غير معدل	رأي متحفظ		رأي غير معدل	رأي متحفظ		رأي غير معدل	رأي متحفظ		
		X		-			X		الأمم المتحدة ^(١)
		X			X		X		عمليات حفظ السلام ^(ب)
		X		-			X		مركز التجارة الدولية ^(١)
	-			-			X		آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين
	-				X		X		صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ^(ب)
		X			X		X		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ^(ج)
		X		-			X		برنامج الأمم المتحدة للبيئة ^(١)
		X			X		X		صندوق الأمم المتحدة للسكان ^(ج)
		X		-			X		برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ^(١)
		X	X		X		X		منظمة الأمم المتحدة للطفولة ^(ج)
		X		-			X		معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
		X			X		X		مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ^(ج)
		X			X		X		الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ^(ج)
		X		-			X		مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ^(١)
		X			X		X		مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ^(ج)
X		X	X		X		X		الأونروا ^(ج)
		X		-			X		جامعة الأمم المتحدة ^(١)

المنظمة	٢٠١٣			٢٠١٢			٢٠١١-٢٠١٠		
	رأي غير معدل	رأي متحفظ	رأي (مسائل) أخرى	رأي غير معدل	رأي متحفظ	رأي (مسائل) أخرى	رأي غير معدل	رأي متحفظ	رأي (مسائل) أخرى
هيئة الأمم المتحدة للمرأة ^(د) ، ^(ج)	X			X			-		
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ^(د)	X			-			X		
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ^(د)	X			-			X		
المجموع	٢٠			١٠	صفر	٢	١٧	صفر	١

(أ) انتهت فترة الإبلاغ التي مدتها سنتان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(ب) انتهت فترة الاثني عشر شهرا في ٣٠ حزيران/يونيه.

(ج) انتهت فترة الإبلاغ السنوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ عقب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

(د) كانت السنة المحاسبية الأولى للآلية هي ٢٠١٣؛ وكانت السنة المحاسبية الأولى لكل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق المشاريع الإنتاجية هي ٢٠١٢.

جيم - تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتحقيق المنافع المرجوة

٨ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦١ واستجابة لتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (انظر الفقرتين ١٨ و ١٩ من الوثيقة A/65/782)، واصل المجلس تقييم حالة تنفيذ هذه المعايير في تقاريره المقدمة عن كل كيان على حدة وكذلك في تقرير مرحلي عام. وسيكون التقرير المرحلي الرابع (A/69/155) آخر تقرير من هذا القبيل، واعتبارا من عام ٢٠١٤ ستكون جميع الكيانات التابعة للأمم المتحدة قد اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٩ - ويمثل اعتماد جميع الكيانات المشمولة باختصاص المجلس لهذه المعايير إنجازا مهما. فهو يدل على التزام الإدارة بإعداد تقارير مالية على نحو أكثر اكتمالا وشفافية وفعالية وتقييدا بالمواعيد، وبالإدارة الفعالة لبرنامج تحول محفوف بالتحديات. على أن الكيانات المقرر أن تعتمد المعايير في عام ٢٠١٤ ما زالت تواجه تحديات، ولن يستطيع المجلس إلا في عام ٢٠١٥ الإبلاغ عما إذا كانت تلك الكيانات قد قدمت بيانات مالية متوافقة مع هذه المعايير.

تحقيق الفوائد المرجوة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٠ - مع أن تقديم بيانات مالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيكون إنجازاً كبيراً، فإن المحك النهائي للنجاح سيكون هو تحقيق الفوائد المرجوة من تطبيق هذه المعايير. وهذا هو السبب في أن المجلس قد شدد على الحاجة إلى خطط واضحة لتحقيق الفوائد المرجوة. ومع أن خطى التقدم الأولى كانت بطيئة، فقد حقق عدد من الكيانات في عام ٢٠١٣ تقدماً حقيقياً في وضع خطط للتحسين وتنفيذها. وثمة فوائد أيضاً تتحقق حالياً بالفعل في إعداد التقارير المالية المقدمة إلى الإدارة العليا (مفوضية شؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف والأونروا) وفي الاستثمار في مهارات الإدارة المالية لموظفي الشؤون المالية والموظفين التنفيذيين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية شؤون اللاجئين واليونيسيف). وقد وضعت الأمم المتحدة خطة معتمدة لتحقيق الفوائد المرجوة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وستستخدمها مع الكيانات الأخرى التي تتلقى الدعم من المنظمة والتي ستعتمد المعايير في عام ٢٠١٤. ونفذت كيانات أخرى (مفوضية شؤون اللاجئين واليونيسيف وصندوق المعاشات التقاعدية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية) خططاً لتحقيق الفوائد ذات آليات محددة بوضوح لاستبانة الفوائد وتتبعها. وسيتسنى من خلال الأطر القائمة حالياً الإبلاغ عن الفوائد الملموسة في الأشهر الـ ١٢ إلى الـ ١٨ المقبلة.

١١ - وقد شدد المجلس على الكيفية التي ينبغي أن تتيح بها المعلومات الجديدة المستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إدخال تحسينات في الوظائف التشغيلية الهامة. وأشار إلى استعراض الأمم المتحدة الاستراتيجي للمرافق^(٢) باعتباره أحد الأمثلة على الكيفية التي تتمكن بها الإدارة، من خلال المعلومات الأجود عن الأصول التي يتم توليدها لدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من القيام على نحو أجمع بتحليل وتخطيط برنامجها المتعلق بصيانة مرافقها على مستوى العالم.

دال - الإدارة المالية

مؤشرات الاستدامة المالية

١٢ - استخدم المجلس، حيثما توافرت معلومات، تحليل نسب الأصول والخصوم لتقييم الاستدامة المالية والسيولة في جميع كيانات الأمم المتحدة. وبصفة عامة، تعتبر نسبة ١:١ مؤشراً صحياً على الاستدامة المالية.

(٢) يهدف الاستعراض الاستراتيجي للمرافق إلى توفير فهمٍ مستنير للاحتياجات المستقبلية من المرافق وللنهج المتعلقة بإدارة الأصول (A/68/733).

١٣ - وبوسع جميع الكيانات السبعة التي تقدم تقاريرها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام منذ عام ٢٠١٢ أن تبرهن على استدامتها المالية، لأن لديها من الأصول أكثر مما يكفي لتغطية التزاماتها الفورية والأطول أجلا (انظر الجدول ٢). وبالإضافة إلى ذلك، بوسع ستة من الكيانات السبعة أن تبرهن على توافر السيولة لديها لتغطية خصومها، لأن نسبة النقدية لديها تتجاوز ١:١. وتوجد لدى الأونروا نسبة نقدية تقل عن ١:١. غير أن المجلس قد تأكد من أن الوكالة لديها القدرة على الوفاء بالتزاماتها المباشرة عند حلول أجلها. والنسبة الحالية لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عالية بدرجة تكفي لتسويق إجراء استعراض إضافي لما إذا كانت الاحتياجات التشغيلية تبرر مستوى من الأصول يفوق كثيرا مستوى الخصوم. وفيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن نسب السيولة عالية نسبيا لأن الهيئة تلقت تبرعات كبيرة بمبلغ ٣٧ مليون دولار بالقرب من نهاية السنة، وكان يحتفظ بهذا المبلغ في صورة نقدية واستثمارات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الجدول ٢

نسبة النقدية لدى الكيانات ذات التقارير المقدمة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: تحليل النسبة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	مفوضية شؤون اللاجئين	برنامج الأمم اليونيسيف	الأمم المتحدة الإنمائي	الأونروا	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	صندوق الأمم المتحدة للسكان
نسبة التداول ^(أ)						
الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة	٠,٧٣	٨,٧	٣,٢	٤,٤١	٢,٤١	٢,٩
الأصول الكلية إلى الخصوم الكلية ^(ب)	١,٠٨	٣,٢	٢,١	٣,٣٨	١,٣٥	٤,٦
نسبة النقدية ^(ج)						
النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة	١,٠٩	٣,٥	١,٧٩	٣,٨٦	٠,٤٢	٤,٢
نسبة السيولة الحاضرة ^(د)						
النقدية + الاستثمارات + حسابات القبض إلى الخصوم الكلية	١,٠٧	٢,٢	١,٤٤	٤,٠٨	٠,٣١	٠,٧

المصدر: تحليل المجلس للبيانات المالية.

(أ) تشير النسبة العالية إلى قدرة الكيان على دفع خصومه القصيرة الأجل.

(ب) تشكل النسبة العالية مؤشرا جيدا على الملاءة المالية.

- (ج) نسبة النقدية مؤشر على السيولة في الكيان لأنها تشكل مقياساً لمبالغ النقدية ومكافئات النقدية أو الأموال المستثمرة المتوافرة ضمن الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.
- (د) نسبة السيولة الحاضرة أكثر تحفظاً من نسبة التداول لأنها لا تشمل المخزون والأصول المتداولة الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقد. وارتفاع النسبة يعني وضعاً مالياً أكثر سيولة.

١٤ - وأجرى المجلس تحليلاً مماثلاً للكيانات التي ما زالت تقدم تقاريرها وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة (انظر الجدول ٣). وهي كيانات لا يمكن عقد مقارنة مباشرة بينها وبين الكيانات التي يضمها الجدول ١ لأنها لا تبلغ بشكل تام عن أصولها وخصومها. ومع ذلك، واستناداً إلى المعلومات المتاحة عن الأصول والخصوم، يمكن للكيانات الأربعة أن تبرهن على توافر الاستدامة المالية والسيولة لديها لتغطية الخصوم المبلغ عنها. فكل منها لديه نسبة نقدية تزيد عن ١:١، مما يعني توافر السيولة لديها لتغطية الخصوم التي تنشأ في الأجل القصير.

الجدول ٣

النسب المالية للهيئات ذات التقارير المقدمة وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة: تحليل النسب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

الأمم المتحدة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	مركز التجارة الدولية	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
نسبة التداول				
الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة	٢,١٤	٤,٨	-	٣,٤٤
الأصول الكلية إلى الخصوم الكلية	١,٢٧	٣,٦	٣,١	٠,٨٥
نسبة النقدية				
النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة	١,٨٥	٣,٣	١,٦٩	٢,٧٤
نسبة السيولة الحاضرة				
النقدية + الاستثمارات + حسابات القبض إلى الخصوم الكلية	٠,٧٨	٢,٥	١,٩٤	٠,٧٠
				١,٥٩

المصدر: تحليل المجلس للبيانات المالية.

- (أ) لا تصنف البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المعلومات على نحو يمكن من إجراء حساب مقارنة لنسبة التداول.
- (ب) لا تصنف البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعلومات على نحو يمكن من إجراء حساب مقارنة لنسبة النقدية.

تحسين الإدارة المالية

١٥ - ساعد تحديد التدريب وتحديث وثائق السياسات والإجراءات، بمناسبة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في جميع كيانات الأمم المتحدة، في تحسين مهارات وقدرات الإدارة المالية وفهم الموظفين لها في جميع الكيانات. غير أن الكيانات تواجه تحديات في استقدام الموظفين ذوي المعرفة الوافية بتلك المعايير والحاجة إلى النظر في مدى ملاءمة استراتيجياتها المتعلقة بالتدريب وتوفير الموارد من أجل الحفاظ على مستوى الخبرة المحاسبية المطلوبة.

١٦ - ومع أنه لا يتوافر بعد دليل على وجود مبادرة أوسع نطاقاً لإحداث تحول في الوظيفة المالية وتحديثها، فإن هناك دلائل مشجعة على أن الإدارة المالية قد تحسنت وعلى أن هناك مبادرات جارية للتحسين في جميع الكيانات عقب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتصدر الإشارة بوجه خاص إلى أن اليونيسيف وصندوق السكان والبرنامج الإنمائي يوفران لعدد كبير من الموظفين فرصاً تدريبية ضمن برنامج معترف به دولياً للتدريب والاعتماد المالي يركز على القطاع العام والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. والهدف من البرنامج هو زيادة تطوير معارف ومهارات الإدارة المالية لدى الموظفين العاملين في الشؤون المالية أو في إدارة الموارد المالية والرقابة عليها. وقد بدأ البرنامج التدريبي للأفواج الأولى من الموظفين في عام ٢٠١٤. وهي مبادرة قد تعتبرها الهيئات الأخرى مفيدة.

١٧ - وفي الوقت ذاته، توجد أدلة واضحة على زيادة انتظام عمليات الإدارة المالية في الكيانات التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بفضل اعتماد تلك المعايير. فعلى سبيل المثال:

- استحدثت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجموعة من الإجراءات والتوجيهات المالية الجديدة، حيث نقلت المسؤولية والمساءلة عن مهام الإدارة المالية إلى المكاتب القطرية، مما أتاح للمقر إمكانية القيام بدور أكثر فعالية في الرقابة وضمان الجودة. ويؤدي ذلك حالياً إلى إحداث تحول في الإدارة المالية وطرق أداء العمل في الهيئة، مما يفضي إلى تحسن عملية تقديم التقارير إلى الإدارة والمناخين.
- قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بمسكنة عملية إعداد بياناته المالية، مما يتيح للإدارة أن تنفق مزيداً من الوقت في استعراض تلك البيانات لا إعدادها.

تزويد الإدارة بمعلومات مالية أفضل

١٨ - يتيح اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وما يستتبعه من تغييرات في النظم المركزية لتخطيط الموارد فرصة قيّمة لإصدار معلومات منتظمة ومنهجية عن الأداء المالي لكي تستخدمها الإدارة. وقد أحرزت جميع الكيانات تقدماً في هذا الصدد، إذ يوفر كلها تقريباً شكلاً ما من أشكال المعلومات المحسنة إلى الإدارة شهرياً أو كل ثلاثة أشهر. ولدى كثير من الكيانات أيضاً خطط واضحة للتحسين والصقل المستمرين لعملية تقديم التقارير عن الإدارة المالية إلى الإدارة، ومن هذه الكيانات مثلاً مفوضية شؤون اللاجئين والأونروا واليونسيف.

١٩ - أما الكيانات المقرر أن تعتمد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤، فإنها لا تصدر بعد معلومات مالية في غضون السنة، وإن كانت الأمم المتحدة قد بدأت في تزويد لجنة الإدارة التابعة لها بتقارير فصلية عن الأرصدة النقدية والاستثمارية، وبتحليل لنسب الأداء المالي الرئيسية.

الإبلاغ بشفافية عن التكاليف الإدارية والبرنامجية

٢٠ - رغم وجود بعض الممارسات الجيدة، وبصفة أعم في العديد من الكيانات، فإن البيانات المالية أو معطيات الإبلاغ المالي التي تستند إليها هذه البيانات لا تقدمان تحليلاً لمستوى النفقات الإدارية المتكبدة في ميزانيات الأنشطة الأساسية. وليس هناك أيضاً من وسيلة لتحديد مستوى النفقات الإدارية المتكبدة في إنجاز الأنشطة الخارجة عن الميزانية.

٢١ - ويتعين على كيانات منظومة الأمم المتحدة حيازة نظم فعالة لإدارة التكاليف من أجل كفاءة الاضطلاع بولاياتها بطريقة فعالة. فتخفيض الدول الأعضاء للتمويل الأساسي، سواء من حيث القيمة المطلقة أو كنسبة مئوية من الإيرادات الكلية في شتى الكيانات، بالإضافة إلى الاستخدام المتزايد للترعاعات المخصصة لأغراض معينة دون غيرها، كلها عوامل تزيد من الحاجة إلى رصد التكاليف الإدارية واحتوائها.

٢٢ - وتُعدّ المعلومات المالية والإدارية الموثوقة والكاملة، بالإضافة إلى تصنيف التكاليف بوضوح إلى تكاليف الإدارة وتكاليف البرامج، هي الأساس الذي تقوم عليه الإدارة الفعالة للتكاليف. غير أن معظم الكيانات لا تقوم حالياً بتحليل تكاليفها الإجمالية بانتظام حسب فئات الإنفاق البرنامجية والإدارية. فعلى سبيل المثال:

- تخصص الأمم المتحدة تكاليف ميزانيتها العادية لكامل أنشطتها، بما في ذلك المهام الإدارية، من قبيل خدمات الدعم المشتركة والأنشطة الإدارية؛ ولكنها لا تستطيع أن تحدد بوضوح التكاليف البرنامجية من التكاليف الإدارية.

- لا يملك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع معلومات شاملة عن التكاليف، ولا يقوم دائما بفصل عناصر تكاليف البرامج عن النفقات الإدارية المباشرة المحملة على المشاريع، من قبيل إيجار المكاتب وخدمات المحاسبة وغير ذلك من أشكال الدعم. وإذا كانت النفقات الإدارية غير المباشرة ("تكاليف الإدارة") تخضع حاليا للرصد، فإن التكاليف الإدارية يمكن معالجتها بطريقة غير متسقة.

- يختلف مستوى تكاليف الدعم المباشر للبرامج في اليونيسيف فيما بين المكاتب القطرية والبرامج/الشركاء المنفذين. لذلك، وجب فهم الاختلافات بطريقة أفضل لأنها تشير إلى وجود فرص لتحسين الكفاءة في جميع العمليات.

٢٣ - وقد أحرزت بعض الكيانات، مثل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية شؤون اللاجئين، تقدما في تحديد الفارق بين تكاليف الإدارة وتكاليف البرامج بطريقة أوضح. وتقدم المعلومات الأوفى عن التكاليف للكيانات التابعة للأمم المتحدة إمكانية فهم تكاليف أنشطتها بطريقة أفضل، وذلك بفضل اعتمادها على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظم التخطيط المركزي للموارد. وسيكون لهذا الأمر أهميته، إذ من المرجح أن تستمر الضغوط المالية والتغيرات في منهجيات التمويل، وهو ما يؤدي إلى زيادة الضغط من أجل إدارة النفقات الإدارية بأقصى قدر ممكن من الإحكام والشفافية. وما لم تحصل الكيانات على معلومات أفضل بشأن التكاليف الإدارية وتكاليف البرامج، فإنها لا تستطيع تقديم ضمانات إلى الدول الأعضاء بأنها تستخدم الموارد المالية الممنوحة لها بفعالية وكفاءة. وسيكون هذا مجالا من مجالات التركيز بالنسبة للمجلس في عمليات مراجعة الحسابات المقبلة.

الالتزامات المتعلقة بنهاية الخدمة

٢٤ - واصل المجلس استعراض التقييم الاكتواري للالتزامات المتعلقة بنهاية الخدمة وما بعد التقاعد، ورصد التقدم المحرز في إدارة تلك الالتزامات، على النحو الموجز في الجدول ٤. وترجع الزيادات عموما إلى تحديث الافتراضات الإدارية بشأن العمر المتوقع وتكاليف الرعاية الصحية ومعدلات الخصم المستعملة في التقييمات الاكتوارية. وفي حين أن المزيد من الكيانات تكشف بصورة كاملة عن التزامات نهاية الخدمة لديها، مما يزيد من إبراز مستوى النمو عموما، لا يوجد سوى عدد قليل من الكيانات التي وضعت خطة لتمويل تلك الالتزامات. ومن دون خطة من هذا القبيل، سوف تواجه هذه الكيانات خطر التأثير الضار للتكاليف المتزايدة على تنفيذ الولايات في المستقبل.

الجدول ٤

الالتزامات المتعلقة بنهاية الخدمة في الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها (حيثما توافرت

بيانات للمقارنة)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المنظمة	الالتزامات المتعلقة بنهاية الخدمة			مما فيها التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في			طريقة الإفصاح			لا توجد خطة للتمويل
	٢٠١٣	٢٠١١	(نسبة مئوية)	٢٠١٣	٢٠١١	(نسبة مئوية)	كامل ^(١)	جزئي ^(٢)	ملاحظة ^(٣)	
الأمم المتحدة	٣ ٥٩٢ ٢٥٤	٣ ٢١٤ ٨١٣	١٢	٣ ٢٢٣ ٠١٥	٢ ٩١٦ ٣٠٥	١١	X			X
عمليات حفظ السلام	١ ١٨٣ ١٣٣	٩٥٨ ٤٣١	٢٣	٨٩٦ ٩٩١	٧٦٨ ٧٥٠	١٧	X			X
مركز التجارة الدولية	٦٢ ١٤٦	٦٠ ١١٦	٣	٥٥ ٩٢٢	٥٤ ٨٣٩	٢	X			X
صندوق الأمم المتحدة للمشروع الإنتاجية ^(٤)	١٢ ٨٢٨	—	—	٧ ٨٩٩	—	—				
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٩٥٤ ٦٢٢	٩٨٤ ٦٨٧	٣-	٨٥٨ ١٥٥	٨٢٦ ٥٣٨	٤		X	X	X
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١١٣ ٨٨٨	١٠٢ ١١١	١٢	٨٤ ٧٢٥	٧٧ ٢١٦	١٠	X			X
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٥٩ ٣٣١	١٩٥ ١٣٢	٣٣	٢٠٩ ٣٩٩	١٦٣ ٢٨٩	٢٨	X			
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٢٤ ٦٨٧	٢٣ ٢٩٢	٦	١٧ ٨٠٥	١٧ ٤٣٩	٢	X			X
اليونيسيف	٩٢٢ ٥٦٩	٩٢١ ٥٦٣	صفر	٨١٦ ٠٢٢	٧٨٣ ١٧٢	٤		X		
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	٦ ٤٠٤	٤ ٩٠٤	٣١	٤ ٨٩٧	٣ ٧٢٠	٣٢	X			
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٥٣٠ ٠٥٣	٤٨٢ ٩١٨	١٠	٤١٧ ٥٩٠	٣٥٠ ٧٧٣	١٩	X			
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	٥٦ ٣١٩	٤٨ ٣١٤	١٧	٥١ ١٧٤	٤٤ ٨٦٨	١٤	X			
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٤٣ ٨٧٠	٤٢ ٢٣٢	٤	٢٩ ١٠٩	٣٠ ١٧٨	٤-	X			X
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٦٦ ٥٧٠	٥٧ ٠٢٧	١٧	٥٠ ٤٢٧	٣٩ ٩٠٠	٢٦		X	X	
الأونروا ^(٥)	٤٩١ ٧١٧	٣٤ ١٠٩	٣٤٢	٢ ٧٢٧	٤٨١	٤٧٦		X		X
جامعة الأمم المتحدة	١٢ ٠٦٣	٩ ٧٨٠	٢٣	٨ ٣٨١	٦ ٦٨٤	٢٥	X			
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٥٢ ٦٠٥	٣٧ ٦٠٠	٤٠	٣٦ ١٩١	٢٧ ٤٠٠	٣٢		X	X	X

المنظمة	الالتزامات المتعلقة بنهاية الخدمة		مما فيها التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في		طريقة الإفصاح		لا توجد خطة للتمويل
	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١١	الريادة (نسبة مئوية)	الريادة (نسبة مئوية)	
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	٧٤ ٩٤٣	٨٦ ٥٧٤	١٣-	٤٠ ٨٩٥	٤٣ ٣١٨	٦-	X
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	٧١ ٧٠٣	٦٩ ٧٣٩	٣	٢٨ ٥٤٤	٢٦ ٩٥٩	٦	X
المجموع	٨٧٧ ٥١٨ ٣٤٢ ٨ ١٦ ٧ ٣٣٣	٦ ٨٣١ ٩٦٩ ٦ ١٨١ ٨٢٩ ١١	١٣	٤	١	١١	

(أ) تعرض بالكامل في صدر البيانات المالية.

(ب) تعرض جزئياً في صدر البيانات المالية.

(ج) لا تعرض بالكامل في صدر البيانات المالية، لكن يجري الإفصاح عنها بالكامل في الملاحظات.

(د) لم يُصدر الصندوق بيانات مالية في عام ٢٠١١.

(هـ) في عام ٢٠١١، كانت الأونروا تقدم التقارير في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة؛ وبالتالي فإن معظم التزامات نهاية الخدمة لم يتم الإبلاغ عنها في البيانات المالية.

هـ - الحوكمة والمساءلة وإدارة المخاطر

٢٥ - لكي تحقق منظمة ما أهدافها، تحتاج الإدارة إلى وضع نظام فعال للحوكمة والرقابة الداخلية. وأي شيء يهدد إنجاز هذه الأهداف، ينبغي أن يُحدد ويُدار بطريقة فعالة، وهذا هو ما يعطي أهمية كبرى لضرورة وضع نهج على نطاق المنظمة لإدارة المخاطر.

الإدارة المركزية للمخاطر

٢٦ - الإدارة المركزية للمخاطر هي عملية تتولى الإدارة العليا قيادتها، ولكنها تشمل كل الموظفين، وتُطبق خلال وضع الاستراتيجيات في جميع مكونات المنظمة. وهي عملية منهجية يجري من خلالها تحديد المخاطر والفرص التي تؤثر على المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها، وترتيب أولوياتها وإدارتها. وتساهم الإدارة المركزية للمخاطر في تحسين الرقابة الداخلية والاستجابة التنظيمية. غير أن تنفيذ نظام للإدارة المركزية للمخاطر هو مسعى محفوف بالتحديات ويتطلب قدرات قيادية مشهودة لدى الإدارة العليا.

٢٧ - وسبق للمجلس أن أبدى قلقه من أن كيانات الأمم المتحدة ليس لديها نهج تسير عليه في الإدارة المركزية للمخاطر، مع ملاحظته أن بعض الكيانات قد بلغت مرحلة أكثر تقدماً من البعض الآخر. وأوصى بأن تعمل منظمات مثل الأمم المتحدة، وبرنامج

المستوطنات البشرية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب خدمات المشاريع، ومفوضية شؤون اللاجئين، على تنفيذ هذا النظام.

٢٨ - وقد أحرز المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال تعاونه الوثيق مع الأمم المتحدة، تقدماً محموداً في وضع نهج محلي للإدارة المركزية للمخاطر. ويقوم حالياً بوضع إطار مركزي لإدارة المخاطر، فيما أصبحت إدارة المخاطر بنداً تنظر فيه بانتظام لجنة التنسيق الإداري، المشكلة من مديرين وإداريين كبار من مختلف مكونات المكتب. إضافة إلى ذلك، يواصل المكتب تحسين السجلات المركزية للمخاطر ويقوم حالياً بوضع ترتيبات الإبلاغ عن المخاطر الخاصة به، بما في ذلك لوحات متابعة المخاطر.

٢٩ - وقد أحرزت لجنة الإدارة التابعة للأمم المتحدة تقدماً كبيراً في تحديد ستة مخاطر استراتيجية رئيسية، ووضع ترتيبات إدارية للتعامل مع المخاطر، وإنشاء سجلات للمخاطر خاصة بكل إدارة. وتشكل الإدارة المركزية للمخاطر، بالرغم من أنها ما تزال قيد التنفيذ، الأساس الذي تقوم عليه أي أداة حيوية للإدارة الاستراتيجية، والتي يمكن إدماجها بسهولة مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة ومع طريقة سير العمليات المعتادة.

٣٠ - ورغم أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد وضع إطاراً نظرياً لنظام جيد لإدارة المخاطر، فلا بد له الآن من وضع إجراءات واضحة للتنفيذ العملي لعمليات الإدارة المركزية للمخاطر. ويقوم المكتب حالياً بإعداد أمر توجيهي منقح لإدارة المخاطر على مستوى المكتب ككل، بالإضافة إلى سجلات مركزية للمخاطر، من أجل المساعدة في تقييم ورصد المخاطر التي تواجه تحقيق أهدافه.

٣١ - أما بالنسبة لمفوضية شؤون اللاجئين، فقد كان التقدم المحرز مخيباً للآمال فيما يتعلق بإطار الإدارة المركزية للمخاطر، وذلك بالرغم من تعرض المنظمة للمخاطر ومن المحاولات الرامية إلى وضع نهج لإدارة المخاطر، استجابة لتوصيات المجلس السابقة في عام ٢٠١١. ويرى المجلس أن هذه المسألة لم تحظ بالاهتمام المناسب من جانب الإدارة العليا.

إدارة العمليات المنتشرة في أماكن مختلفة من العالم

٣٢ - مع مرور الوقت، تطورت الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى منظمات لامركزية. وأصبحت كثرة منها تدير شبكات ميدانية مفوضة وتعتمد على أطراف ثالثة في تنفيذ أجزاء كبيرة من ولاياتها، وغالباً ما يحدث ذلك في بعض البيئات الأكثر تعقيداً في العالم. وأدى

ذلك مع مرور الوقت إلى نشوء شبكة معقدة من المنظمات وخطوط التسلسل الإداري والعلاقات الإدارية، دون وضوح المسؤوليات في كثير من الأحيان.

٣٣ - ولكي تتمكن الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من تنفيذ الولايات الهامة المنوطة بها، وكفالة تحقيق القيمة مقابل المال في ظل الندرة المتزايدة للموارد العامة، فمن الأهمية بمكان أن تعمل وفق أعلى المعايير الحديثة للحوكمة والمساءلة والشفافية.

٣٤ - وقد لاحظ المجلس في السابق وجود مشاكل في تحقيق التوازن الصحيح بين منح الميدان ما يكفي من المرونة والسلطة المفوضة والمتجاوبة، في مقابل القيام بالمستوى المناسب من الرصد والتدخل والرقابة بمعرفة المقر. وهذا موضوع برز مرة أخرى خلال فترة السنتين في كيانات منها مثلاً مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفي عمليات لحفظ السلام.

٣٥ - وما زال المجلس يلاحظ استمرار وجود حالات عدم امتثال، وإن لم تكن ذات طابع جوهري (مثلاً، في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة)، في مجالات مثل كشوف المرتبات والموارد البشرية وعمليات الشراء. وقد حُددت العديد من هذه الأمثلة على صعيد الميدان، مما يثير تساؤلات بشأن: (أ) ما إذا كان الموظفون يتمتعون بالمهارات اللازمة للاضطلاع بأدوارهم بفعالية؛ (ب) ما إذا كانت الإدارة المحلية تضطلع بما يكفي من المسؤولية عن الإشراف والمراقبة؛ (ج) ما إذا كانت هناك حاجة إلى أن يخوّل المقر مهام فرض مزيد من المراقبة.

٣٦ - وقد برزت الصعوبات المرتبطة بإدارة العمليات المنتشرة في أماكن مختلفة من العالم أيضاً من خلال الصعوبات الجمة التي ظهرت أثناء المراحل الأولى لتنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد. ويُعزى السبب الرئيس في ظهور هذه الصعوبات إلى مستوى الاختلاف بين العمليات القائمة، سواء فيما بين الوحدات التنظيمية، أو اختلافها عن العمليات الحديثة المصممة والمدججة في النظام الجديد، وإلى عدم استعداد المؤسسات للانتقال إلى طرق جديدة في العمل.

٣٧ - وفي هذا السياق، فإن إنشاء بيئة رقابية معززة يشكل طريقة معقولة للحد من المخاطر المالية ولزيادة فرص تحقيق القيمة مقابل المال. ويتمثل التحدي الذي يواجهه المديرون في إعادة النظر في نظام الإدارة والمساءلة وإعادة ضبطه، والتخلص من حالات عدم التوافق بين المساءلة والسلطة، وتقليص الاعتماد المفرط على المراقبة على مستوى المعاملات، وبناء نُهج مجدية وعملية مستندة إلى إدارة المخاطر لكفالة أن تضمن الإدارة حسن استخدام

الأموال العامة في سلاسل تنفيذ معقدة، وإنشاء نظم متكاملة للإبلاغ المالي والإبلاغ عن الأداء تركز على النتائج، وتطبيق نُهج منسقة البنيان على نطاق المنظمة لإدارة المخاطر.

٣٨ - أما فيما يخص المستوى الأكثر اتصافا بالطابع الاستراتيجي، فإن الإدارات بحاجة إلى توثيق أطر الرقابة الداخلية لديها بصورة أكثر انتظاما لتقييم لياقتها لتحقيق الغرض وتحديد ما إذا كانت تعمل على النحو المتوخى. وهذا موضوع سيُعلّق المجلس عليه مرة أخرى في تقريره المقبل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/69/5 (Vol. I)).

واو - الميزنة

٣٩ - تشكل الميزانية في أي منظمة أداة رئيسية لتقرير كيفية تخصيص الموارد من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وينبغي أن تمثل الميزانيات تجسيدا لأولويات المنظمة وتطلعاتها وأن تعبر عن رأي الإدارة بشأن الموارد اللازمة لتحقيقها.

٤٠ - ويجد معظم الكيانات صعوبة بالغة في تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج بسبب مشاكل أبلغ عنها في السابق تتعلق بربط النواتج بالموارد، وربط الموارد بالأنشطة، وبالنتائج في نهاية المطاف. وتقدم الميزانيات غطاء ماليا متفقا عليه يجب على منظمة معينة وكل إدارة أو وحدة عمل أن تعمل في إطاره، ولكن قيمتها محدودة كأداة للإدارة على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي إذا لم تكن مبنية على فهم دقيق للتكاليف الفعلية للإنجاز. فعلى سبيل المثال:

- في اليونيسيف، وجد المجلس تبريرا غير كاف للميزانيات في ما يتعلق ببرامج الدعوة والبرامج المشتركة بين البلدان. وعلاوة على ذلك، لم تقدّم بعض الميزانيات بطريقة موحدة، وهو ما حد من قدرة مجلس الإدارة على الحصول على صورة شاملة للأهداف التي ينبغي تحقيقها، أو الموارد المالية المطلوبة.
- تتبع الميزانية في الأمم المتحدة نهجا تدريجيا "منطلقا من القاعدة" يعزز الهياكل والنظم الموجودة من خلال ميزنة مبنية على تكلفة الأشياء الفعلية لا على ما يمكن أن تكلفه من أموال. كما أن عملية وضع الميزانية العادية للأمم المتحدة طويلة جدا (إذ تتطلب ١٦ شهرا للحصول على الموافقة) وتستهلك قدرا كبيرا من الوقت والجهد، دون حدوث تغيير كبير من فترة سنتين إلى أخرى.
- في الأونروا، وعلى الرغم من أن خطط التنفيذ في الميدان والمقر تحدد الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ كل هدف من الأهداف، لم يتم تخصيص الموارد المالية اللازمة لبعض الأهداف.

- في عمليات حفظ السلام، لاحظ المجلس بعض التحسينات، غير أنه حدد ما يلي: منهجيات ميزنة غير متسقة وغير واقعية؛ وتطبيق غير متسق لافتراضات الميزانية الرئيسية؛ وعدم إيلاء الاعتبار الكافي لاتجاهات الفترات السابقة التي تقوم عليها الافتراضات الرئيسية. ولاحظ المجلس أيضا وجود فرص لتحسين عملية استعراض الميزانية وإدارة إعادة توزيع المخصصات بين بنود الميزانية على صعيدي البعثات والمقر.

٤١ - وإضافة إلى الدور الأساسي الذي تؤديه الميزانية في الإدارة والرقابة المالية، يعتقد المجلس أيضا أن من الممكن أن تزيد الإدارات من القيمة الاستراتيجية للميزانية كأداة للإدارة عن طريق:

- وضع طرق متكاملة للإبلاغ المالي والإبلاغ عن الأداء، من أجل تحسين المساءلة والشفافية وقدرة المنظمات على إثبات أنها تستخدم الموارد على نحو فعال من حيث التكلفة.
- استخدام عملية وضع الميزانية كوسيلة لإدخال أساليب عمل جديدة. على سبيل المثال، من خلال خفض أو زيادة مستوى الميزانية بالنسبة للمنظمة بأسرها، أو أجزاء من المنظمة، أو فئات إنفاق معينة (مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو الممتلكات، أو تكاليف الموظفين).
- استخدام عملية وضع الميزانية من أجل تيسير وتحفيز العمل المشترك بين الإدارات بغية خفض التكاليف الإدارية أو تكاليف دعم المكاتب الخلفية وإعادة تخصيص الموارد لفائدة الأنشطة في الخطوط الأمامية.

زاي - الشركاء المنفذون

٤٢ - الشركاء المنفذون جزء بالغ الأهمية من نموذج تقديم الخدمات للعديد من كيانات منظومة الأمم المتحدة. ويختلف الشركاء المنفذون اختلافا كبيرا من حيث الحجم والدور: من حكومات مضيئة إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومن منظمات متعددة الجنسيات كبيرة الحجم إلى منظمات غير حكومية محلية أصغر حجما. كما تختلف أيضا أنواع المشاريع والبرامج التي ينجزها الشركاء المنفذون من حيث الحجم والمدة والتكلفة.

٤٣ - وأثار المجلس، في السابق، شواغل فيما يتعلق بإدارة شؤون الشركاء المنفذين، ويواصل تغطية هذا المجال الهام. ويشاطره شواغله كل من وحدة التفتيش المشتركة^(٣) وعدد من دوائر مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية. وعلى الرغم من أن البيانات المتعلقة بالأموال المخصصة للشركاء المنفذين غير كاملة، ومن أن التعاريف تختلف، يقدر المجلس أن هناك ما لا يقل عن ١٠ بلايين دولار من النفقات تتم عن طريق الشركاء المنفذين. وبالنسبة لبعض المنظمات، يتم جزء كبير ومتزايد من إنفاقها العام عن طريق الشركاء المنفذين. فعلى سبيل المثال، يمثل هذا الجزء نسبة ٣٢ في المائة من مجموع نفقات اليونيسيف ونسبة ٤٠ في المائة من نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤٤ - ويتمثل مبدأ من المبادئ الأساسية للمساءلة في وجوب قيام الإدارة، عند تحويلها لأموال إلى منظمة أخرى بغض النظر عن نوع الشريك، بإعمال نظام حوكمة فعال للحصول على ضمانات بشأن ما يلي: استخدام الأموال للأغراض المتوخاة؛ والتقليل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر الغش أو ارتكاب الأخطاء؛ وتحقيق الأموال للنتائج المرجوة على نحو فعال من حيث التكلفة. ويجب إثبات الحوكمة الفعالة بصورة موضوعية للجهات المانحة لإعطاء الثقة في أن التمويل يستخدم استخداماً مناسباً ومن أجل تحقيق أثر جيد.

التقدم المحرز في إنشاء أساليب عمل أكثر اتساقاً

٤٥ - يشاطر المجلس وحدة التفتيش المشتركة رأيها الذي مفاده أن مؤسسات عديدة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة تفتقر إلى إطار استراتيجي للشراكات وإلى المنهجية والاتساق في تعاملها مع الشركاء المنفذين. إلا أن هناك جهوداً وليدة في منظمات فرادى لاستحداث الأطر والسياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية المؤسسية من أجل إدارة شؤون الشركاء المنفذين.

٤٦ - وشهدت فترة السنتين تقدماً أحرزته بعض كيانات الأمم المتحدة في كيفية اختيارها للمشاريع المنجزة عن طريق الشركاء المنفذين ورصدها وإنائها. فعلى سبيل المثال، قام كل من اليونيسيف، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوضع توجيهات لضمان اتباع نهج أكثر اتساقاً في شبكة مكاتب قطرية منتشرة في أماكن مختلفة من العالم، أو هي بصدد القيام بوضع هذه التوجيهات. ولا تزال هناك حاجة، في جميع الكيانات وبدرجات متفاوتة، إلى القيام بالمزيد من العمل من أجل إدماج هذه النهج كجزء من نظام إدارة فعال،

(٣) انظر استعراض إدارة الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2013/4).

وتزويد الموظفين بالمهارات في مجالات مثل التحقق من المشاريع ورصدها، والمسائل التجارية والتعاقدية، والتحليل المالي وتحليل البيانات، وإدارة العمليات. وعلى الرغم من وجود بعض الأدلة على حدوث تبادل لأفضل الممارسات، يرى المجلس أن من الممكن القيام بالمزيد من أجل مواءمة وتنسيق أنشطة الرقابة بين الكيانات المختلفة، ولا سيما إذا كانت تعمل في البيئات نفسها، ومع نفس الشركاء المنفذين.

اتباع نهج منسق في التحويلات النقدية

٤٧ - سعيًا إلى الحد من تكاليف المعاملات المتعلقة بالشركاء المنفذين وتعزيز القدرة على الإدارة المالية، بدأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المكونة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومكتب خدمات المشاريع، العمل بالنهج المنسق للتحويلات النقدية في عام ٢٠٠٥. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تلقت المجموعة استعراضًا مشتركًا لمراجعة الحسابات غير مرض^(٤)، خلّص إلى أن الضوابط الداخلية وترتيبات الحوكمة كانت إما غير موضوعة أو لا تؤدي وظيفتها جيدًا.

٤٨ - وإذ أشار المجلس، في تقريره الموجز السابق، إلى أوجه القصور في النهج المنسق في تقاريره الخاصة بكيانات محددة، فقد أبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات الثلاثة التالية: استعراض إطار النهج المنسق؛ واستعراض بنية دعم النهج المنسق لدى كل كيان؛ والاتساق والتأكيد في ما يتعلق بالأموال المحولة إلى الشركاء المنفذين.

٤٩ - وفي فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، استعرضت المجموعة الإنمائية إطار النهج المنسق. وشرعت في تنقيح الإطار، وهي بصدد وضع استراتيجية عالمية لتعزيز تنفيذه وإدارته. ولا يزال المجلس يلاحظ وجود مشاكل في تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية على الصعيد القطري في اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويحذر من أي توقع بأن الإطار المنقح سيكون أسهل تنفيذًا في الممارسة العملية.

استخدام المعلومات

٥٠ - للمعلومات الجيدة أهمية حيوية في اتخاذ الإدارة للقرار السليم لدى الموافقة على مشروع معين وفي اختيار الشريك الذي سينجزه. وفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية،

(٤) أجرى مراجعة الحسابات مكتبُ المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وشعبة خدمات الرقابة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفها كبير مراجعي الحسابات، ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي.

ومفوضية شؤون اللاجئين، واليونسيف، لم يكن يجري بانتظام الاسترشاد بالمعلومات المتاحة للإدارة في عملية الاختيار. وعلى نطاق أوسع، كثيراً ما تعمل كيانات الأمم المتحدة في نفس المناطق، ويستخدم العديد منها الأطراف الثالثة نفسها، ولكنها غير مطالبة رسمياً بتبادل المعلومات عن أداء الشركاء في السابق ولا تمتلك آلية رسمية لقياسها بذلك. ولئن كان المجلس يسلم باحتمال وجود بعض الحساسية فيما يتعلق بأداء الشركاء المنفذين من البلد المضيف، فهو يرى أن عدم تبادل المعلومات يحد من قدرة كيانات الأمم المتحدة على مكافأة الأداء الجيد بمنح عقود إضافية، وتحفيز الشركاء المنفذين ذوي الأداء الضعيف على إظهار التحسن. كما أنه يزيد من خطر الدخول في ترتيبات مع الشركاء المشتبه في ارتكابهم للغش أو المتورطين فيه.

التصدي للغش في ما يتعلق بالشركاء المنفذين

٥١ - جدير بالذكر في فترة السنتين هذه الإجراء الذي اتخذته مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، استجابة لشواغل أثارها المجلس في السابق، وسلسلة مما يشتبه في أنها عمليات غش في الصندوق الإنساني المشترك للصومال (أبلغ عنها في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/69/5 (Vol. 1)). إذ وضع المكتب نهجاً قائماً على تقييم المخاطر لإدارة شؤون الشركاء المنفذين، بما في ذلك فحص مستوى الخطر الذي يمثله شريك معين، بحيث يكون احتمال منح مشاريع للشركاء ذوي المخاطر العالية أقل. ويُخضع الشركاء أو المشاريع الذين يُنظر إلى العمل معهم على أنه ينطوي على مخاطر أكبر، في حال الموافقة عليهم، لترتيبات رصد أكثر كثافة.

٥٢ - وظهرت حالات الغش في الصناديق التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كجزء من ترتيب الأموال المجمعة المشتركة بين الوكالات في الصومال. وتشمل الحالات إنجاز منظمات غير حكومية لمشاريع إنسانية. وحُدِّدت الحالات من خلال مزيج من (أ) تحليل قامت به وحدة مبتكرة معنية بإدارة المخاطر أنشئت من أجل تقديم الدعم لـ ٢٤ كيانا من كيانات الأمم المتحدة تقدم بدورها الدعم وتنفذ البرامج في الصومال، من خلال تحسين تقييمات المخاطر وعملية اتخاذ القرارات؛ (ب) قيام مكتب خدمات الدعم الداخلية بفحص استباقي للمخاطر المعروفة. ولا تمس عمليات الغش المكتشفة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فحسب، ولكن يحتمل أنه تمس كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة وجهات مانحة، مما يدل على الطبيعة العابرة للحدود المؤسسية للتهديدات التي يمكن أن يشكلها المختالون المصرون على اقتراف أفعالهم. وكما يبين المجلس، ثمة حاجة ماسة إلى تقييم

المخاطر في البلدان الأخرى العالية المخاطر؛ ويلاحظ المجلس إنشاء وحدة لإدارة المخاطر في أفغانستان.

٥٣ - ويلاحظ المجلس أنه يوجد في كل من الأمم المتحدة ومفوضية شؤون اللاجئين تبادل محدود للمعلومات بشأن الشركاء المنفذين، والذين يتعاقد الكثير منهم مع كيانات متعددة تابعة للأمم المتحدة. وهناك واحد على الأقل من الشركاء المنفذين الخاضعين للتحقيق في ما يتعلق بعمليات الغش المرتكبة ضد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الصومال، سبق أن حدده كيان آخر تابع للأمم المتحدة للاشتباه في استيلائه على أموال دون وجه حق.

٥٤ - وأبلغ البرنامج الإنمائي المجلس بعدد من حالات الغش والغش المفترض، بما في ذلك حالة واحدة تنطوي على ما اشتبه في أنها مخالفات لإجراءات الشراء المبينة في طريقة التنفيذ الوطنية مست أربعة مشاريع في بلد واحد في أمريكا اللاتينية. ولا تزال تفاصيل القضية قيد التحقيق من جانب السلطات الوطنية، وسوف يواصل المجلس رصد التطورات بالتشاور الوثيق مع البرنامج الإنمائي. وبما أن المشاريع تمول بكاملها تقريبا من تبرعات الحكومة الوطنية، لا يتوقع أن يتكبد البرنامج خسائر كبيرة.

دروس تستفيد منها الإدارات

٥٥ - يقر المجلس بالإجراءات المتخذة على مستوى الكيانات لتعزيز النظام الإداري المتبع في العمل مع الشركاء المنفذين، ويلاحظ في الوقت نفسه أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. والدرس الرئيسي المستفاد هو أنه ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة أن تسعى إلى استغلال الفرص المتاحة للعمل الجماعي والتعاوني من أجل تحسين الفعالية من حيث التكلفة في تقديم الخدمات الحيوية إلى المستفيدين، بطرق منها مثلا:

- وضع نهج قائم على تقييم المخاطر لإدارة شؤون الشركاء المنفذين؛
- تبادل المعلومات بشأن أداء الشركاء المنفذين واستخدامه كجزء من عملية اختيار المشاريع؛
- القيام بتبادل بل حتى بتوحيد التوجيه في سائر الكيانات لإدارة أساليب وإجراءات العمل، التي هي أساسا نفس الأساليب والإجراءات، حتى لو اختلفت المشاريع اختلافا كبيرا؛
- الاعتراف بمخاطر الغش والقيام بشكل جماعي بتهيئة بيئة يصعب فيها الاحتيال على الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

حاء - الوعي بالغش

٥٦ - يعمل العديد من كيانات الأمم المتحدة في بيئات عالية المخاطر تتعرض فيها لطائفة واسعة من مختلف مخاطر الغش الداخلي والخارجي على حد سواء. وقد ينشأ الغش عن محاولات لأفراد ينتهزون فرصة سانحة، أو قد يكون وليد عمل منهجي ومدير على نحو محكم مع سبق الإصرار والترصد. وفضلا عما يحدثه الغش من تسريب للأموال العامة بعيدا عن الخدمات الحيوية، فقد يؤدي إلى تقويض ثقة الذين يدعمون مؤسسة ما ويمولونها. لذا، لا بد من تصنيفه ضمن مخاطر العمل الرئيسية. وخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، شرع المجلس في فحص مدى متانة نهج مكافحة الغش التي تتبعها الكيانات، وشمل استعراضه مفوضية شؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والأمم المتحدة.

سياسات واستراتيجية مكافحة الغش

٥٧ - تقع على عاتق جميع المؤسسات العامة مسؤولية وضع سياسات واستراتيجيات لمكافحة الغش تبين للذين يسعون للاحتيال عليها أن عملهم هذا غير مقبول ولن يتم التهاون معه. ومن بين الكيانات التي شملها الاستعراض حتى الآن، فإن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو الكيان الوحيد الذي وضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الغش تركز على جميع أنواع الغش (الداخلي والخارجي على حد سواء).

٥٨ - وقد أبدى أيضا مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره بشأن الإفادة عن حالات الغش أو الغش الافتراضي في البيانات المالية (٢٠١٤/٥١)، قلقه بشأن تفتت السياسات والإجراءات والتوجيهات الحالية المتعلقة بالغش في مختلف أنحاء الأمم المتحدة. ويتفق هذا الأمر مع ما خلص إليه التقييم الذي أجراه المجلس لإجراءات وتوجيهات مكافحة الغش التي تتبعها المنظمة.

تقييمات مخاطر الغش

٥٩ - رغم أنه يستحيل كشف جميع أعمال الغش، يمثل تقييم احتمالات حدوثه وحجم الخسارة الناجمة عنه، وتحديد المجالات المعرضة له، خطوة كبيرة أولى لفهم ما إذا كانت المؤسسة المعنية تعاني من هذه المشكلة. ويمكن هذا التقييم من وضع إجراءات ملائمة ومتناسبة للمواجهة ويساعد على تحديد الأولوية النسبية التي ينبغي منحها لأعمال التصدي للغش.

٦٠ - وباستثناء العمل الذي أنجزته منذ وقت قريب نسيبا وحدات إدارة المخاطر التي أنشئت في عمليات في بلدان عالية المخاطر كالصومال وأفغانستان، ليس ثمة ما يدل على أن كيانات منظومة الأمم المتحدة قد فكرت مليا في السبل الكفيلة بتحسين إلمامها بمخاطر الغش التي تواجهها بوجه عام. والمثال على ذلك أن مؤسسات كالأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب خدمات المشاريع لم تجر أي تقييم واف لمخاطر الغش لديها. وبدون إجراء هذا التقييم، لن تستطيع هذه المؤسسات الإلمام بمدى فعالية التدابير الرقابية القائمة أو التخفيف من حدة أي مشاكل أو تحديد هامش التسامح مع مختلف أنواع مخاطر الغش أو كفالة وضع ضوابط رقابية متناسبة لمكافحة الغش.

الإبلاغ عن الغش

٦١ - في السنوات الأخيرة، أبلغت الأمم المتحدة ومفوضية شؤون اللاجئين ومكتب خدمات المشاريع عن مستويات غش منخفضة مقارنة بالنفقات، وينطبق الأمر ذاته على جميع الكيانات الأخرى، تقريبا. وبالنظر إلى حجم النشاط العالمي لهذه المؤسسات ودرجة تعقيدته، وإلى البيئات العالية المخاطر التي يُضطلع فيها بهذه الأنشطة، يُرجح ألا يعكس مستوى الغش المبلغ عنه مستوى المخاطر التي تواجهها تلك المؤسسات ولا طبيعتها.

٦٢ - فعلى سبيل المثال، بلغ مجموع عدد حالات الغش المبلغ عنها إلى المجلس في السنوات العشرة الماضية في حالة الأمم المتحدة ٦٩ حالة تنطوي على ما قيمته ١٣,٣ مليون دولار، أي ما يزيد قليلا عن ٠,٠٣ في المائة من النفقات خلال الفترة نفسها. وهناك أيضا اتجاه يتمثل في الاقتصاد على كشف الغش الداخلي الطفيف من جانب الموظفين، وهو ما يعزى إلى انعدام أي توجيهات بشأن مخاطر الغش الخارجي وانعدام الإلمام به. ولا يزال هناك قصور في الإلمام بالطائفة الكاملة لمخاطر الغش التي تهدد عمليات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، ويرجح أن تكون هناك حالات غش تفوق عدد الحالات المبلغ عنها.

قدرات التحقيق

٦٣ - خلال فترة السنتين، ظهرت سبع حالات غش فيما يخص المشاريع التي تنفذها منظمات غير حكومية بتمويل من الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية للصومال. ويدير هذا الصندوق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لكن تشارك فيه كيانات متعددة من الأمم المتحدة. وفي مواجهة ذلك، حسن المكتب إجراءات الاختيار والرصد التي يتبعها في عملياته بالصومال وذلك، على سبيل المثال، بإجراء تقييمات لمخاطر الغش شملت جميع الشركاء المنفذين، وإنشاء قاعدة بيانات يسترشد بها في تقييم مخاطر الغش الملازمة لنوع

المشروع وموقعه والشركاء الذين يتولون تنفيذه. ولم تترسخ بعد الضوابط الرقابية تماماً في الصومال، غير أنها أرسيت خطوة إيجابية.

٦٤ - وقد جاء في استعراض وحدة التفتيش المشتركة لوظيفة التحقيق في منظومة الأمم المتحدة (انظر A/67/140 و Add.1) أن عدم وجود نقطة اتصال وحيدة للإبلاغ عن حالات الغش في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يعني أنه ليس هناك تبادل فيما بينها للمعلومات وأن الادعاءات لا تُقيم على نحو مستمر. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد سلطة مكلفة برصد تقارير التحقيق ومتابعتها لمعرفة ما إذا تم اتخاذ إجراءات، وما إذا كانت إجراءات متناسبة، إن وجدت. وخلصت وحدة التفتيش المشتركة إلى ضرورة تكليف نقطة اتصال بتولي هذه المسؤولية نيابة عن المنظمة ككل.

٦٥ - ويؤيد المجلس إلى حد كبير وجهة النظر هذه، غير أنه يسلم كذلك بوجود قيود كثيرة تحد من حرية عمل وحدات التحقيق التابعة لمختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة، وذلك من حيث اختصاصها وقدرتها على تبادل المعلومات والتصدي لحالات الغش التي تؤثر في أكثر من كيان، ومن حيث مهاراتها وقدرتها على تحليل مخاطر الغش والتحقيق في حالات غش أكثر تعقيداً، وأخرى ترتكب على نحو منهجي. ويسلم المجلس بأنه يجري بالفعل في بعض الحالات تبادل للمعلومات وعمليات إحالة لوقائع الغش.

٦٦ - ويرى المجلس أنه قد يكون من الضروري توحيد أو تنسيق أعمال التحقيق في حالات الغش الخطيرة التي تأتيها بحق الأمم المتحدة مؤسسات خارجية. وعلى غرار ما تأكد من المثال الصومالي، فإن جهود الملاحقة على غش ترتكبه أطراف خارجية تفقد بعض فعاليتها عندما تشترك وكالات أو أجهزة تحقيق عديدة في ملاحقة على غش يشتهه في أنه من فعل نفس الطرف الخارجي. ثم إن إفساد عدة فرق تحقيق إلى نفس البيئة العالية المخاطر يعرض أرواح المحققين أنفسهم للخطر، ويحد على نحو متزايد من احتمال أن تعثر تحقيقات لاحقة على دليل قيم. ولا يملك البعض من أجهزة التحقيق التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الولاية ولا المهارات اللازمة لملاحقة أطراف خارجية على غش ارتكبته.

٦٧ - ولكي تكون الفعالية سمة جهود التحقيق هذه التي تتم على نطاق منظومة معقدة من المؤسسات المستقلة، على غرار ما يحدث في بيئات دولية ووطنية أخرى، فلا بد من توحيدها، وحبذا لو انفردت ببذلها وحدة متخصصة تكون بمهارة ومدرّبة بشكل مناسب لإنجاز العمل بالنيابة عن جميع المؤسسات المعنية. وقد جرت العادة على أن تضع مثل هذه الوحدات جزاءات تطبق بشكل مشترك وإجراءات مشتركة بين الإدارات، بحيث

إذا ما رصد كيان غشا حقيقيا أنه أطراف خارجية، امتنعت الكيانات الأخرى عن التعامل مع هذا الطرف الخارجي، أو عن تقديم تمويلات من خلاله.

٦٨ - ويقترح المجلس أن ينظر مجلس الرؤساء التنفيذيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في ما إذا كانت الحاجة تستدعي إنشاء وحدة لمكافحة الغش لمنظومة الأمم المتحدة. فباستطاعة وحدة من هذا القبيل أن تقيم مخاطر الغش على نطاق المنظومة بالاستعانة بتقنيات التحليل كمطابقة البيانات، وأن تكون لديها القدرة (الاختصاص والمهارات) على ردع حالات أخرى محتملة من الغش الأكثر جسامة والغش المنهجي وكشفها والتحقيق فيها بفضل عملها على نحو يتخطى حدود المؤسسات.

الجزاءات والردع

٦٩ - قلما لجأت الكيانات التي شملها الاستعراض إلى وسائل انتصاف قانونية للتصدي للغش. وفي حين كانت هناك في الماضي بعض الملاحقات القانونية البارزة، فإن الغالبية العظمى من الموظفين والأطراف الخارجية الذين يرتكبون غشا بحق المؤسسات عادة ما لا يلاحقون عن طريق المحاكم. ولا توجد سياسة واضحة تحدد متى ينبغي التفكير في اتخاذ مثل ذلك الإجراء، وليس هناك ما يدل على اعتبار الملاحقة القانونية للغش تصرفا معتادا، مما يبعث برسالة قوية إلى المحتالين المحتملين.

طاء - الإدارة الفعالة من حيث التكاليف لخدمات التشغيل الأساسية

٧٠ - تسعى كيانات الأمم المتحدة كغيرها من سائر المنظمات إلى استقدام موظفين أكفاء ومحترفين للعمل في بيئة ذات قدرة كبيرة على المنافسة مما يجعل من المسلم به ضرورة إيلاء عناية متواصلة لتحسين إدارة الموارد البشرية. غير أن المجلس لا يزال يسلط الضوء على ما يعترى جميع الكيانات من أوجه قصور عديدة ومتنوعة تشمل إدارة الموارد البشرية، وإدارة الأصول، وإدارة المشتريات والعقود، وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه كلها وظائف لها أهميتها بالنسبة لأداء العمل ووظائف حيوية بالنسبة لفعالية تكلفة إنجاز أنشطة الكيانات المعنية.

إدارة الموارد البشرية

٧١ - تحتاج المؤسسات إلى قوة عاملة تتسم بالحيوية والقدرة على التكيف والتنقل بما يستجيب لاحتياجاتها التشغيلية وبقي بالتزاماتها على نحو فعال.

٧٢ - ورغم أنه جرى في معرض الاستجابة لشواغل سبق أن أثارها المجلس، التقليل في عمليات حفظ السلام من معدلات الشغور، ومتوسط الوقت اللازم لاستقدام الموظفين، فقد كان موضوعا معدلات الشغور، وطول المدة التي يستغرقها استقدام موظفين للنها من بين المواضيع الأخرى التي كانت حاضرة باستمرار على النطاق الأعم للأمم المتحدة خلال فترة السنتين. فقد تبين أن المواعيد المستهدفة لاستقدام الموظفين يتم بانتظام تجاوزها في الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

٧٣ - وتتصل المواضيع المشتركة الأخرى بالاستعانة بخدمات المتعاقدين. فقد جاء على سبيل المثال، في تقارير المجلس المتعلقة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يستعان بخدمات متعاقدين لأداء مهام أساسية من مهام الموظفين (مساعد إداري ومالي ولدعم العمليات)، أو للقيام بأدوار مخصصة لأشخاص يحملون صفة موظفي الأمم المتحدة. وفي اليونسيف، كثيرا ما تظل الالتزامات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين وفراى المتعاقدين الأفراد مفتوحة حتى بعد انتهاء مدة العقد، وهو ما قد يؤثر سلبا على استخدام الأموال المتاحة.

٧٤ - وخلال فترة السنتين، وافقت الجمعية العامة على مقترحات الأمم المتحدة المتعلقة بالتنقل. وسيؤثر هذا التطور الكبير في كيانات عديدة، غير أنه لا يعدو كونه خطوة نحو معالجة مسائل عامة في إدارة القوة العاملة للأمم المتحدة. ففي الأمم المتحدة، على سبيل المثال، خلص المجلس إلى أن عددا قليلا من الموظفين يصنفون على أنهم لا يرتقون إلى مستوى الأداء المتوقع وأن الأدلة التي ثبتت اتخاذ إجراءات لكشف الأداء الرديء وتقويمه شحيحة. وخلص المجلس أيضا إلى أن بعض الموظفين لم يتلق تقييم أدائه السنوي، وقد تبين أيضا وجود هذه المشكلة في صندوق المعاشات التقاعدية، وفي عمليات حفظ السلام.

٧٥ - ويزود تخطيط القوة العاملة الإدارة بسبل لتحقيق اتساق القوة العاملة مع خطة أداء العمل والتحسب للتغيير ومعالجة الإشكالات الحالية والمقبلة للقوة العاملة. غير أن المجلس وجد أن تخطيط القوة العاملة في الأمم المتحدة لا يراعي احتياجاتها ولا أولوياتها، حيث إن التخطيط يتم بعد أن تكون الجمعية العامة قد اعتمدت الوظائف الممولة من الميزانية. وهذا يعني أن عدد الموظفين لا يعكس استراتيجيات المنظمة ومهامها، ولا يتحسب للاتجاهات المقبلة وللطلب في الإدارات على القوة العاملة. وبالمثل، يخلص تقرير المجلس بشأن عمليات حفظ السلام أيضا إلى أن نشر الموظفين المدنيين لم يكن مرتبطا على نحو كاف بإنجاز ولاية إحدى البعثات واحتياجاتها التشغيلية.

٧٦ - وينبغي أن تتيح المؤسسات للموظفين فرص التعلم وتطوير مهاراتهم كلما تقدموا في مسيرتهم المهنية وتغيرت أولويات هذه المؤسسات؛ غير أنه تبين للمجلس أن الأمم المتحدة تفتقر إلى استراتيجية مركزية لتطوير المهارات وأنه ليس هناك آلية رسمية قائمة لتنسيق التعلم والتطوير الوظيفي داخل الإدارات وفيما بينها. ومن الشواغل الأخرى ذات الصلة، تلك الشواغل التي حددها المجلس في العمل الذي تقوم به الأونروا، حيث إنه قلما يتم إشراك الموظفين في تحديد احتياجاتهم التدريبية، الأمر الذي يجعل من الصعب تحديد الثغرات التي تعترى مهاراتهم وتعوق فعالية أدائهم.

إدارة الأصول

٧٧ - لاحظ المجلس استمرار وجود مشاكل في إدارة الأصول، ومن بينها، على سبيل المثال، حالات الالتباس في تقييمات الأصول والموجودات، والمستويات العالية من الأصول غير المستخدمة. ويلاحظ المجلس مستوى تحسين المعلومات المتعلقة بالأصول، والأدلة المتزايدة على استخدام هذه المعلومات لتحسين الأداء التنفيذي، غير أنه يلاحظ أيضا استمرار الحاجة إلى تعزيز المهارات في مجال إدارة الأصول.

٧٨ - وقد مكن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من الحصول على قيم كبيرة للموجودات، وهي قيم لم يكن يرجح تحصيلها أو اعتادت على أن يصيبها الاضمحلال. وأبرز المجلس أيضا في تقاريره المقدمة عن كل كيان على حدة بعض الفوائد التي تحققت مبكرا. ومنها، على سبيل المثال، تحسّن إدارة الموجودات والممتلكات والمنشآت والمعدات في مفوضية شؤون اللاجئين، وتحسّن إدارة الموجودات التي لا تزال قيد الوصول في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٧٩ - وخلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، واصلت إدارة الدعم الميداني التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة تعزيز إدارتها للممتلكات، بحدوث تحسّن واضح في عدد من المجالات الهامة، منها معدلات التحقق الفعلي من الممتلكات المعمّرة. غير أن ثمة أوجه قصور في إدارة الأصول لا تزال قائمة. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الأصول غير المستخدمة لفترة طويلة والتأخر في تنفيذ عمليات التصرف في الموجودات. وخلص المجلس أيضا إلى ضرورة زيادة إبراز مستويات الموجودات القابلة للاستخدام وتحسين المعلومات المتعلقة بهذه الموجودات حتى يتسنى التوصل إلى فهم أفضل للطلب على الأصناف وتحسين دقة وتوقيت عمليات الاقتناء.

٨٠ - ولاحظ المجلس أيضا أوجه قصور في إدارة الأصول في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. فعلى سبيل المثال، تعذر إيجاد ٢٨ في المائة من مجموع الممتلكات المعمّرة أثناء الجرد العيني، ولم تُجر التحقيقات بشأن ذلك بشكل صارم. وسُجّلت أيضا حالات من سوء التصنيف للممتلكات المعمّرة. وعُثر في الأونروا أيضا على أوجه قصور في تصنيف الموجودات.

إدارة المشتريات والعقود

٨١ - تتعاقد كيانات الأمم المتحدة على ما تراه من السلع والخدمات ضروريا لنجاحها في تحقيق أهدافها. وفي حالة عدم اقتناء المشتريات بطريقة عادلة وشفافة، و/أو عدم تسليم السلع والخدمات المتعاقد عليها في حينه ووفقا للمواصفات المحددة، فإن ذلك لا يضر بقيمة المشتريات فحسب، بل قد يؤخر أيضا تحقيق الأهداف التنفيذية ذات الصلة.

٨٢ - وقد لاحظ المجلس حالات من عدم الامتثال في أنشطة الشراء، وجوانب ضعف في التخطيط للاقتناء، واللجوء المرتفع للإعفاءات من المنافسة، وسوء إدارة العقود، ونقصا عاما في الخبرة الشرائية والتجارية. وفيما يلي أمثلة على ذلك:

- أدى التخطيط غير الملائم لعمليات الشراء في الأونروا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وجامعة الأمم المتحدة إلى العجز عن تحديد وتحقيق وفورات الحجم عن طريق تجميع مواد مماثلة في عقد/عطاء واحد.
- في عمليات حفظ السلام، كان يجري شراء نسبة عالية نسبيا من السلع الأساسية من خلال العقود الإطارية (٧٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٢)، غير أنه لم يكن هناك أي دليل على وجود استراتيجية شراء مركزية مصممة للاستفادة القصوى من الفرص التي تتيحها عملية شراء موحدة. وكانت هذه الفرص لا تزال تحدد بدرجة كبيرة على مستوى البعثات.
- أدى اللجوء بنسب عالية إلى استخدام الإعفاءات من المنافسة (الأونروا، جامعة الأمم المتحدة، عمليات حفظ السلام) إلى تقصير فترة تقديم العطاءات في كثير من الأحيان. وينجم عن قصر الأطر الزمنية لتقديم العطاءات انخفاض في نسب استجابة البائعين بسبب عدم توفر الوقت الكافي لمقدمي العطاءات للتحضير بشكل سليم لعملية تقديم العطاءات والتقييد بالجدول الزمني للتسليم. ويحدّ ذلك من مدى المنافسة في ما بين البائعين، وينطوي على احتمال خفض قيمة المقتنيات بالقياس إلى المبالغ المدفوعة مقابلها وازدياد مخاطر الغش والفساد.

- وجود حالات من الاستخدام غير الكافي لتقارير تقييم أداء البائعين (عمليات حفظ السلام)، ومن أوجه القصور في تقييمات الموردين في المكاتب القطرية (صندوق الأمم المتحدة للسكان).
- لم يكن يجر الامتثال لأنشطة الشراء ذات الصلة بالموافقة على صيغ معدلة من العقود (الأونروا).
- كان عدد موظفي الشراء الذين تتوفر لديهم المهارات اللازمة غير كاف، مما أدى إلى إسناد مهام الشراء إلى موظفين غير مهرة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٨٣ - وتُحقق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدماً في تحسين إدارة سلسلة إمداداتها، الأمر الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لقدرة العمل بفعالية. وما زال هناك مزيد من العمل الواجب القيام به للتعامل مع جميع المسائل التي أثارها عمليات فحص إدارة عمليات الشراء وأسطول المركبات التي سبق للمجلس أن أجراها.

٨٤ - ويقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حالياً بتحسين كيفية إدارته لأنشطة الشراء (سواء "معاملات" الشراء أو في إطار المشاريع)، غير أنه بحاجة لفعل المزيد لوضع تنافسية الأسعار والقيمة المضافة في صميم استراتيجيته لكي يتسنى له توسيع أعماله الشرائية. ويجب على المكتب تجميع المزيد من المعلومات المكتملة لإثبات أنه يحقق قيمة جيدة لقاء المبالغ المدفوعة. فهو يفتقر، على سبيل المثال، إلى ما يكفي من البيانات الأساسية لتقييم النتائج التي يحرزها من حيث سعر الخدمات وجودتها، بالمقارنة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

٨٥ - وعموماً، تشير النتائج التي توصل إليها المجلس إلى ضرورة إنجاز ما يلي: تعزيز المهارات في مجال الشراء، وتعزيز المهارات التجارية للحصول على أقصى قيمة ممكنة من العلاقات التجارية؛ وإصدار معلومات أكثر اكتمالاً بشأن الأداء في مجال الشراء؛ وإدارة سلسلة الإمدادات بطريقة متكاملة تشمل عمليات الشراء واللوجستيات والموجودات.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٨٦ - خلال فترة السنتين، حدد المجلس أوجه قصور في البيئة الرقابية المحيطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على سبيل المثال، لم يُقفل عدد من حسابات المستعملين الحاملة؛ فالتأخير في إغلاق حسابات المستعملين الحاملة قد يزيد من مخاطر حصول معاملات غير مأذون بها، وهو ما قد يضر بسلامة البيانات المالية ويزيد

من خطر التعرض لهجمات إلكترونية. وتبين أن هناك ما يدعو للقلق أيضا فيما يخص مدى ملائمة الضوابط المفروضة على أدوار المستعملين وضبط الدخول الإلكتروني للمستعملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولاحظ المجلس أيضا، بصورة دورية، أوجه قصور مماثلة في بعثات حفظ السلام.

٨٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أصدر المجلس تقريرا عن تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/67/651). وتبين للمجلس أن النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يكلل بالنجاح، وأثار عددا من الشواغل المتعلقة بأمن بيئة معلومات المنظمة. وتتوقع الأمم المتحدة إصدار استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الأمانة العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وقد اتخذت تدابير لتحسين بيئتها الأمنية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيُجري المجلس استعراضا للتقدم المحرز بعد اعتماد استراتيجية منقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومرور ما يكفي من الوقت لترسيخها.

ياء - إحداث تحوّل في أسلوب العمل بالأمم المتحدة

٨٨ - على غرار العديد من المنظمات الدولية، تحتاج الأمم المتحدة لإيجاد طرق أكثر فعالية من حيث التكاليف لتنفيذ أنشطتها حتى تتمكن من إتاحة موارد يُعاد توزيعها لتلبية أولويات الدول الأعضاء. والمنظمة هي حاليا في خضم إنجاز عدد من أنشطة التحول الكبيرة في أسلوب العمل، ويواصل المجلس تقديم تقارير منفصلة عن ثلاثة من المشاريع الرئيسية، وهي: المخطط العام لتجديد مباني المقر؛ والنظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد (أوموجا)؛ وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقدم المجلس أيضا إفادات بشأن تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي في تقاريره الأخيرة عن عمليات حفظ السلام.

٨٩ - هذا، ويمر النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد، على الأخص، بمرحلة حرجية. ويلقي المجلس، في آخر تقرير له (A/69/158)، الضوء على الإنجاز الهام المتمثل في بدء تنفيذ مرحلة النظام المؤسّس في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، غير أنه يبرز أيضا الحاجة الملحة لاستخلاص الدروس من التحديات الأكبر بكثير مما سبق توقعه التي برزت في مرحلة ما بعد بدء تشغيل النظام، ولا سيما: ضرورة زيادة التركيز على أنشطة التأهب للعمل ومساءلة رؤساء وحدات العمل بهذا الشأن؛ وضرورة وضع خطط قابلة

للتحقيق (الميزانيات، والجداول الزمنية)، تتضمن ما يكفي من الاحتياطات للمخاطر وحالات عدم اليقين.

٩٠ - وتسليما من المجلس بالتحدي الهائل الذي يمثله التنفيذ المتزامن لتحولات كبرى في أسلوب العمل في بيئة الأمم المتحدة المعقدة والمتنوعة والمتباينة المكونات، فقد واصل توجيه انتباه الإدارة العليا إلى عدد من المواضيع المشتركة، مثل: الحاجة إلى بلورة تصوّر للتغيير يكون واضحا ومتفقا عليه؛ وإجراء تقييم واقعي وشامل لقدرة الأمم المتحدة على استيعاب التغيير وتنفيذ ولاياتها الجارية؛ وضرورة تعزيز فعالية الإدارة والمساءلة، وإدارة الفوائد المنتظرة، وتحسين إدارة البرامج والمشاريع.

٩١ - ولاحظ المجلس في تقريره (A/69/5 (Vol. I)) التدابير الإيجابية المتخذة لتحسين التركيز العام للجنة الإدارة على التحوّل في أسلوب العمل، ومنها: تحسين الإبلاغ عن التقدم المحرز؛ وتحسين عمليات اتخاذ الإدارة العليا للقرارات؛ والنظر إلى تحوّل أسلوب العمل باعتباره من الأمور الرئيسية التي تكتنفها مخاطر على مستوى المنظمة ككل. وعلى مستوى المشاريع، ففي حين يقر المجلس بأن كل مشروع يواجه تركة من القرارات السابقة بدرجات متفاوتة، وأن هناك مخاطر متواصلة وتحديات كبيرة، فقد لاحظ وجود استجابة للتوصيات السابقة وأدلة على إحراز تقدم جيد منذ آخر تقرير.

٩٢ - وفي ما يتعلق بإدارة التحول في الأمم المتحدة بوجه عام، يود المجلس إبراز النقاط التالية التي يتعين معالجتها مستقبلا:

- في ما يتعلق بالقدرة على إدارة المشاريع، نلاحظ تركيزا شديدا على التنفيذ التقني للمشاريع (والكثير من المهارات والهمة)، وتركيزا أقل على تحقيق الفوائد.
- وبالنظر إلى المشاكل السابقة، يرى المجلس وجود سبب وجيه لوضع نهج متكامل ودائم للاستعانة بعمليات مستقلة للتحقق من حسن سير المشاريع. وينبغي تطبيق ذلك منذ البداية لضمان أن تبدأ المشاريع على أفضل وجه ممكن، بتزويد الإدارة العليا بعمليات تحقق مفصلة يجريها خبراء لمساعدتها على الاضطلاع بمهام الإشراف، إضافة إلى تطبيق هذا النهج بصفة مستمرة في المراحل الرئيسية على مدى دورات حياة المشروع. وإلا فستتكرر نفس المشاكل والإشكالات.
- وعلى صعيد أعم، توجد أدلة على أن الإدارة العليا تحكم قبضتها، بطريقة جماعية واستراتيجية بدرجة أكبر، على جوانب البرنامج العام للتحوّل من حيث الاتجاه والإنجاز. ولكن لا يزال هناك الكثير أيضا من البؤر المنعزلة في برنامج التحوّل حيث

تستدعي الحاجة تحسين الإدارة والتنسيق الاستراتيجيين من أجل إدماج جوانب نشاط التحول وتكييف النهج المتبع مع مرور الوقت.

- وسيطلب ترسيخ واستدامة الفوائد التي يمكن أن تتيح جنيها مختلف التحولات خبرةً متعمقة في إدارة الأنشطة المعقدة والتغيير التنظيمي، وإدارةً عالية المهارة والتكامل لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشؤون التجارية والموارد البشرية والممتلكات.

- ويتعين على هيكل الحوكمة والإدارة والمساءلة في الأمم المتحدة تشجيع التحول وتبني أساليب عمل جديدة. وفي حين يلاحظ المجلس إدخال تحسينات، ولا سيما على النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد الذي يجبر الإدارات حالياً على العمل معاً على مستوى المنظمة ككل، ما زال من غير الواضح ما إذا كانت الإدارة العليا قادرة على أن تفرض بالقدر الكافي التعاون مع البرامج الموجهة مركزياً أو أن توجه بقيام تعاون فعال فيما بين الكيانات الفرعية والكيانات المتصلة بها.

- أما على الصعيد التنفيذي، فمن شأن وضع نهج تنظيمي لمواصلة تحسين أساليب العمل أن يساعد على كفالة أن يستخلص الموظفون الموجودون "في خط المواجهة"، الذين يفهمون الصعوبات التنفيذية التي يواجهونها، من مختلف مبادرات التحول أساليب عمل متماسكة ومتسقة.

٩٣ - ولا زال المجلس يرى أن الضرورة تقتضي المزيد من الوضوح بخصوص النموذج التشغيلي المستهدف الذي ترمي مشاريع إحداث التحول، وعلى الأخص النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد، إلى تيسيره ودعمه، وذلك من أجل المساعدة في تعزيز التأيد من الموظفين والدول الأعضاء. وينبغي أن يحدد النموذج بوضوح، على مستوى مرتفع على الأقل، الهيكل التنظيمي الأمثل، بما في ذلك: ما هو العمل المنجز، وأين يُنجز، ومن يُنجزه، وما هي العمليات المحددة والسياسات المتفق عليها وقواعد العمل التي يُستعان بها في إنجازه. وهذه مسألة صعبة، غير أن التقدم المحرز في هذا الشأن سيعزز تنفيذ نظام التخطيط المركزي للموارد، وغيره من الأنشطة الشاملة للمنظمة ككل مثل الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أنه سيعزز أيضاً قدرة المنظمة على تحقيق الفوائد المنشودة، والحد من مخاطر اللجوء إلى إدخال تحسينات مكلفة بعد مرحلة التنفيذ، وتعزيز المساءلة عن الإنجاز.

٩٤ - ويخطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعملية تحول كبرى في عملياته، ستتطلب نقل مهام وموظفين إلى مراكز ومناطق عمل مختلفة. ومن بين الأهداف المتوخاة من إعادة الهيكلة

تحسينُ الفعالية المؤسسية من أجل تحقيق أهداف الخطط الاستراتيجية، وتعزيز التهيئة لتكامل أفضل سواء من الناحية الوظيفية أو الجغرافية عن طريق تعزيز الوجود الإقليمي للبرنامج الإنمائي، ودمج المهام المتعلقة بالسياسات، وترشيد الدعم الإداري، وتحسين نسب المديرين مقابل الموظفين. وسينظر المجلس في ما إذا كانت هناك حاجة إلى أن يعلق في تقاريره المقبلة على إدارة النتائج والدروس المستخلصة من هذه المبادرة الهامة.

كاف - حالة تنفيذ التوصيات السابقة

٩٥ - يحدد المجلس في كل تقرير من تقاريره حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالفترة المالية السابقة، بتصنيفها على النحو التالي: (أ) نفذت؛ أو (ب) قيد التنفيذ؛ أو (ج) لم تنفذ؛ أو (د) تجاوزتها الأحداث. ويرد في المرفق الثالث ملخص للموقف العام للكيانات التسعة عشر التي يشملها هذا التقرير.

٩٦ - واعتباراً من عام ٢٠١٥، وبعد التنفيذ الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، سيُقدّم المجلس تقريراً عن جميع الكيانات على أساس سنوي. ويصدر التقرير الحالي في سنة انتقالية حيث تقدم عشرة^(٥) كيانات تقارير سنوية وتقدم تسعة^(٦) كيانات تقارير كل سنتين. وهذا يجعل مقارنة معدلات التنفيذ مقارنة المثل بالمثل إشكالية بسبب الاختلافات التالية:

- بالنسبة إلى الكيانات التسعة التي تقدم تقارير كل سنتين، تعكس التوصيات التي قدمها المجلس في تقاريره لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ حالة التنفيذ في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤.
- وبالنسبة إلى الكيانات العشرة التي تقدم تقارير سنوية، تعكس التوصيات التي قدمها المجلس في تقاريره عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ حالة التنفيذ في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣.

(٥) عمليات حفظ السلام، اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأونروا، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

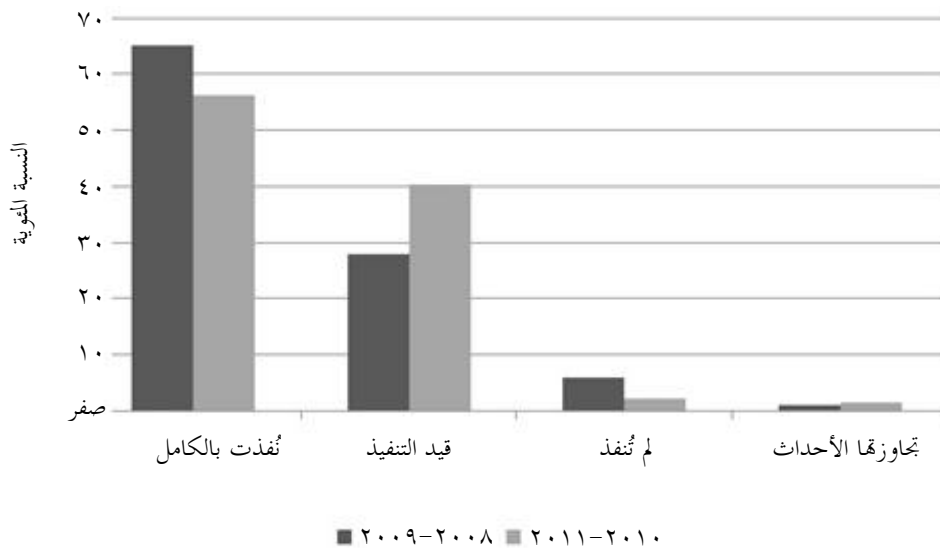
(٦) الأمم المتحدة، مركز التجارة الدولية، جامعة الأمم المتحدة، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

الحالة العامة لتنفيذ التوصيات

٩٧ - يهدف المجلس إلى تقديم توصيات واضحة وموضوعية وقائمة على أدلة وقابلة للتنفيذ، تضيف قيمة إلى الإدارة والعمليات. ويبيّن الشكل الحالة العامة للتنفيذ في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤^(٧) بالنسبة إلى التوصيات المقدمة في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والنتيجة المقارنة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتبلغ النسبة الكلية للتوصيات التي نفذت بالكامل في حالة الكيانات التسعة عشر المذكورة ٥٦ في المائة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٦٥ في المائة). وتبلغ نسبة التوصيات التي كانت قيد التنفيذ ٤٠ في المائة (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٨ في المائة)؛ مما يترك نسبة ٢ في المائة لم تحقق الإدارة فيها تقدماً، ونسبة ١ في المائة تجاوزتها الأحداث. ويرد في المرفق الثالث مزيد من التفاصيل.

شكل

مقارنة الحالة العامة لتنفيذ التوصيات بين فترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩



المصدر: مجلس مراجعي الحسابات.

ملاحظة: الحالة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤.

(٧) ٣١ آذار/مارس بالنسبة إلى الكيانات العشرة التي تقدم تقارير سنوية.

٩٨ - ويرى المجلس أن بلوغ معدل التنفيذ الكامل بنسبة ٥٦ في المائة بالنسبة إلى جميع الكيانات البالغ عددها ١٩ كياناً، بعد ٢١ شهراً من تقديم التقارير، يشكل دليلاً على قوة التزام الإدارة. وهو أمر يؤكد أيضاً عملنا الجاري مع الكيانات التي نراجع حساباتها. وعلاوة على ذلك، ثمة زيادة كبيرة في النسبة المئوية للتنفيذ الكامل في المنظمات التسع على مر الزمن.

٩٩ - ويبيّن الجدول ٥ أنه بالنسبة إلى الكيانات التسعة التي تقدم تقارير كل سنتين فقط، فإن ٦٢ في المائة في المتوسط من التوصيات قد نُفذت بالكامل بعد ٢١ شهراً من تقديمها للمرة الأولى. ويمثل ذلك زيادة عن معدل التنفيذ البالغ ٥٩ في المائة للتوصيات المقدمة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عند نفس النقطة (بعد ٢١ شهراً). فعلى سبيل المثال، من بين الـ ٣٢ توصية التي قُدِّمت إلى الأمم المتحدة في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، فإن معدل التنفيذ البالغ ٤١ في المائة الذي أُفيد عنه في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ (بعد تسعة أشهر من تقديم التوصيات) قد ارتفع منذ ذلك الوقت إلى ٦٣ في المائة بعد مرور سنة.

الجدول ٥

تحليل معدل تنفيذ التوصيات المقدمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. بمرور الوقت (نسبة مئوية)^(١)

المنظمة	بعد تسعة أشهر في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ (A/68/163)	بعد ٢١ شهراً في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ (A/69/178)	توصيات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بعد ٢١ شهراً (للمقارنة)
الأمانة العامة للأمم المتحدة	٤١	٦٣	٦٠
مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية	١٥	٥٥	٣٣
جامعة الأمم المتحدة	٢٥	٦٣	٥٣
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ^(٢)	٣٣	٠	٦٠
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٤٤	٩٢	٦٢
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٥٦	٥٦	٥٥
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٣٩	٥٤	٣٣
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	٧٠	٩٠	٨٦
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	٦٧	٨٣	٩٠
متوسط معدل التنفيذ	٤٣	٦٢	٥٩

المصدر: تحليل المجلس للتوصيات المقدمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

- (أ) يتضمن الجدول فقط الكيانات التسعة التي تصدر بيانات مالية كل سنتين للتمكين من مقارنة المثل بالمثل.
- (ب) اعتُبرت توصية واحدة من ثلاث توصيات (٣٣ في المائة) قدمت إلى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث قد نُفذت في المرحلة المؤقتة لمراجعة الحسابات في آذار/مارس ٢٠١٣. وتبيّن في المراجعة النهائية للحسابات أن هذه التوصية لم تُنفذ بالكامل وتغيّرت حالتها إلى "قيد التنفيذ".

المواضيع المشتركة الناشئة

١٠٠ - يرى المجلس دوماً أنه نظراً لأن توصياته تغطي طائفة واسعة من المواضيع وتعكس تقييمات مختلفة للمخاطر وتغطية متباينة المدى والشدة في كيانات مختلفة وعبر مختلف المراحل الزمنية، فإن أي تحليل للاتجاهات العددية من شأنه أن يكون مضللاً. وإدراكاً من المجلس لاهتمام اللجنة الخامسة بتوسيع نطاق التحليل في هذا الصدد، فقد أعد تحليلًا رفيع المستوى لتحديد أي مواضيع ناشئة مشتركة في تقريره المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/68/163). وركّز التحليل على نفس المجموعة من التوصيات الواردة في هذا التقرير (فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١)، لكنه لم يشمل إلا الكيانات التسعة التي تقدم تقاريرها كل سنتين. وأعاد المجلس إجراء هذا التحليل على نطاق مجالات التوصية في الكيانات التسعة عشر جميعاً التي يغطيها هذا التقرير، ووجد أن المواضيع الرئيسية تظل صحيحة، وقد جرى التعليق عليها في الأجزاء ذات الصلة من هذا التقرير:

- ضرورة تحسين الحوكمة والمساءلة والرقابة الداخلية (الجزء هاء)؛
- الحاجة إلى رفع مستوى المهارات في وظائف مهمة (الجزء طاء)؛
- الحاجة إلى الإدارة المتكاملة للإمدادات (الجزء طاء)؛
- الحاجة إلى تعزيز إدارة البرامج والمشاريع (الجزء ياء)؛
- الحاجة إلى تعزيز الإدارة المالية (الجزء دال)؛
- إدارة الشركاء المنفذين (الجزء زاي).

لام - شكر

١٠١ - يود المجلس أن يعرب عن تقديره لما أبدته الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من تعاون ومساعدة لموظفيه.

(توقيع) السير أمياس س. إ. مورس
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) ليو جياي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية

(توقيع) لودوفيك س. ل. أوتوه
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في جمهورية ترازيا المتحدة

المرفق الأول

المنظمات أو المواضيع التي شملتها المراجعة

المنظمة	كبير مراجعي الحسابات
الأمم المتحدة (A/69/5 (Vol.I))	المملكة المتحدة
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/68/5 (Vol.II))	الصين
نظام الأمم المتحدة الجديد للتخطيط المركزي للموارد (أوموجا) (A/69/158)	المملكة المتحدة
المخطط العام لتحديد مباني المقر (A/69/5 (Vol.V))	المملكة المتحدة
التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/69/155)	المملكة المتحدة
مركز التجارة الدولية (A/69/5 (Vol.III))	المملكة المتحدة
جامعة الأمم المتحدة (A/69/5 (Vol.IV))	الصين
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/69/5/Add.1)	جمهورية ترازيا المتحدة
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (A/69/5/Add.2)	جمهورية ترازيا المتحدة
اليونيسيف (A/69/5/Add.3)	الصين
الأونروا (A/69/5/Add.4)	جمهورية ترازيا المتحدة
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/69/5/Add.5)	الصين
برنامج الأمم المتحدة للبيئة (A/69/5/Add.7)	جمهورية ترازيا المتحدة
صندوق الأمم المتحدة للسكان (A/69/5/Add.8)	جمهورية ترازيا المتحدة
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (A/69/5/Add.9)	جمهورية ترازيا المتحدة
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (A/69/5/Add.10)	المملكة المتحدة
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (A/69/5/Add.11)	المملكة المتحدة

المنظمة	كبير مراجعي الحسابات
المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (A/69/5/Add.13)	جمهورية تنزانيا المتحدة
المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (A/69/5/Add.14)	جمهورية تنزانيا المتحدة
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (A/69/5/Add.14)	جمهورية تنزانيا المتحدة
هيئة الأمم المتحدة للمرأة (A/69/5/Add.12)	جمهورية تنزانيا المتحدة
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/67/9)، المرفق (—)	الصين
صناديق التبرعات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/69/5/Add.6)	المملكة المتحدة

المرفق الثاني

شرح الأنواع المختلفة لآراء مراجعي الحسابات

غير معدل	متحفظ	سليبي	معدل
الرأي غير المعدل يعني أن البيانات المالية للجهة التي روجعت حساباتها قد أعدت، من جميع جوانبها الجوهرية، وفقا للإطار الواجب التطبيق للإبلاغ المالي، وهو المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة في حالة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.	الرأي المتحفظ يعني أن مراجع الحسابات، الذي حصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة، يخلص إلى أنه وردت في البيانات المالية أخطاء تشكّل، منفردة أو في مجملها، أخطاء جوهرية، لكنها ليست شائعة؛ أو أن مراجع الحسابات لم يتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة يبيّن رأيه على أساسها، لكنه يخلص إلى أن الآثار المحتملة أن تلحق بالبيانات المالية من جراء أخطاء لم تكتشف، إن وجدت، يمكن أن تكون جوهرية ولكنها ليست شائعة.	الرأي السلبي يعني أن الأخطاء الواردة في البيانات المالية هي، منفردة أو في مجملها، أخطاء جوهرية وشائعة وذلك استنادا إلى أدلة تدقيق كافية ومناسبة.	يصدر بيان بالامتناع عن إبداء الرأي عندما لا يتمكن مراجع الحسابات من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة يبيّن رأيه، ويخلص إلى أن الآثار المحتملة أن تلحق بالبيانات المالية من جراء أخطاء لم تكتشف، إن وجدت، يمكن أن تكون جوهرية وشائعة.
			ويصدر أيضا بيان بالامتناع عن إبداء الرأي عندما يخلص مراجع الحسابات، في حالات نادرة للغاية تنطوي على حالات متعددة لعدم التيقن، إلى أنه على الرغم من حصوله على أدلة تدقيق مناسبة وكافية بشأن كل وجه من أوجه عدم التيقن على حدة، فإن من غير الممكن تكوين رأي بشأن البيانات المالية نتيجة التفاعلات المحتملة بين أوجه عدم التيقن وأثرها المجمع المحتمل على البيانات المالية.

ملاحظة: "التنبيه إلى مسألة في البيانات المالية Emphasis of matter" يلفت انتباه المستعملين إلى مسألة معروضة أو مفصّل عنها في التقرير المالي، تعتبر في رأي مراجع الحسابات ذات أهمية تجعلها أساسية لفهم المستعملين للتقرير المالي.

"التنبيه إلى مسألة أخرى Other matter" هو لفت الانتباه إلى أي مسألة أخرى لها أهميتها في فهم المستعملين لمراجعة الحسابات أو لمسؤوليات مراجع الحسابات أو تقرير مراجعة الحسابات.

المرفق الثالث

حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١
في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤

المنظمة	عدد التوصيات	المنفذة بالكامل	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
الأمم المتحدة	٣٢	٢٠	١١	صفر	١
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ^(١)	٣٨	١٨	٢٠	صفر	صفر
مركز التجارة الدولية	٢٠	١١	٧	١	١
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ^(ب)	٢٨	٢٣	٥	صفر	صفر
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ^(ب)	٣٣	٨	٢٥	صفر	صفر
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٢٤	٢٢	٢	صفر	صفر
صندوق الأمم المتحدة للسكان ^(ب)	٣٣	١٠	١٩	٣	١
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	١٦	٩	٤	٢	١
منظمة الأمم المتحدة للطفولة ^(ب)	٢٦	١٨	٧	صفر	١
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	٣	صفر	١	١	١
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ^(ب)	٥٢	١٢	٣٨	٢	صفر
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ^(ب)	٢٨	٢٠	٨	صفر	صفر
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٦	١٤	١١	١	صفر
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ^(ب)	٢٠	٧	١٣	صفر	صفر
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ^(ب)	٣٦	٢٩	٧	صفر	صفر
جامعة الأمم المتحدة	٨	٥	٣	صفر	صفر
هيئة الأمم المتحدة للمرأة ^(ب)	٢٨	٢٣	٥	صفر	صفر
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	١٠	٩	١	صفر	صفر
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	٦	٥	١	صفر	صفر
المجموع	٤٦٧	٢٦٣	١٨٨	١٠	٦
النسبة المئوية	١٠٠	٥٦	٤٠	٢	١
المجموع (٢٠٠٨-٢٠٠٩)	٦٧٦	٤٣٧	٥٤	٦	١٠
النسبة المئوية (٢٠٠٨-٢٠٠٩)	١٠٠	٦٥	٨	١	١

ملاحظة: يعزى الفارق بين العدد الإجمالي للتوصيات البالغ ٤٧٠ توصية والتوصيات البالغ عددها ٣١٨ توصية الواردة في آخر تقرير عن حالة تنفيذ التوصيات (A/68/163) إلى وجود ٣٨ توصية بشأن عمليات حفظ السلام، و ٥٢ توصية بشأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و ٢٨ توصية بشأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وزيادة قدرها ٨ توصيات بشأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وانخفاض قدره توصيتان بشأن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(أ) تعتمد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دورة مالية سنوية تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه؛ ولذلك فإن الأرقام المبلغ عنها تتعلق بتوصيات مقدمة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(ب) تعتمد هذه الكيانات دورة مالية سنوية؛ ولذلك فإن الأرقام المبلغ عنها تتعلق بتوصيات مقدمة حتى حلول يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. واعتباراً من العام المقبل، ستقدم جميع الكيانات تقاريرها في دورة سنوية.